2024 آب العدد 14
No.14 Aug 2024
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

الاحتجاج النحوي بالمأثور الإمامي عند عليدوست في كتابه سلسبيل

أ.د. نجاح حشيش بادع العتابي
جامعة الشطرة / كليَّة التربية للبنات
nagahhasheesh@shu.edu.iq

الملَّخص

تعد قضيّة الاحتجاج النحوي من أهم قضايا النحو العربي؛ لأنَّ علم النحو ينطلق من هذه القضيَّة، والبحث يقوم على دراسة الاحتجاج النحوي بكلام أئمة أهل البيت(عليهم السلام) في كتاب عليدوست (سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب مطبَّقاً على سورة الإنسان الشريفة)، وقد وسم البحث بـ(الاحتجاج النحوي بالمأثور الإمامي عند عليدوست في كتابه سلسبيل)، ويقع البحث في مبحثين سبقهما تمهيد بعنوان (التعريف بالبحث) تناول الحجَّة في اللغة والاصطلاح، وعليدوست وكتابه، وجاء المبحث الأوَّل بعنوان (منهجه في الاحتجاج بالمأثور الإمامي)، تناول المأثور الإمامي وقضاياه عند صاحب الكتاب، والمبحث الثاني جاء بعنوان (مسائل الاحتجاج بالمأثور الإمامي عند عليدوست) وضمَّ في مطالبه الأسماء والأفعال والحروف؛ إذ عرضت المسائل على وفق منهج التقديم للمسألة يتلوها عرض وجه الاحتجاج لها عند صاحب الكتاب، وصولاً إلى الخاتمة التي ضمَّت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، وتلا ذلك مسرد بموارد البحث .

الكلمات المفتاحية : الاحتجاج ، المأثور، عليدوست.

Grammatical protestation of the Imami tradition in Alidoost's book Salsabil

Prof. Dr. Najah Hashesh Badie Al-Atabi
Shatrah University / College of Education for Girls
nagahhasheesh@shu.edu.iq

Abstract

Grammatical objection is considered as one of the most important issues in Arabic grammar. This is because the science of grammar sets from such an issue. This research focuses on grammatical objection taking the speech of the Household (peace be upon them) as the basis for this objection in the book of Alidost (Salsabeel in the Bases of Decomposing and Parse Applied to the Holy Sura of Al-Ensan). The research is entitled as (The Grammatical Objection by the Household Recorded Sayings in Alidost's Salsabeel). It falls into two sections preceded by an introduction entitled (Defining the Research) that discusses objection in language and use, Alidost and his book. The first Section is entitled (Alidost's Approach in Objection by the Household Recorded Sayings). This section tackles the Household recorded sayings and its related issues by Alidaost. The second section is entitled (The Objection Issues through the Household Recorded Sayings by Alidost. This section studies nouns, verbs and tools. Every material is given an introduction followed by a presentation to the objection related to this material raised by Alidost in his book. The

conclusion includes the important results reached at by the researcher. The research ends with a list of references.

Keywords: protest, tradition, Alidoost.

توطئة :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم على نبيه الصادق الأمين أبي القاسم محمد وآله الطاهرين وصحابته المنتجبين.

وبعدُ ؛

المعروف أنَّ قضية الاحتجاج في النحو العربي هي عمدة القضايا المعتمدة في تقريرات النحويين العلمية سواءٌ أكان الاحتجاج نقليّاً، أم عقليّاً؛ لأنَّ التمسك بعروة الاحتجاج هو المفتاح الأساسي لصيرورة هذا العلم وسيرورته ؛ إذ لا يقف الحكم النحوي على أرضية صلبة ومتماسكة، ولا يتصف بطابع الرصانة والقوة ما لم يكن مبنياً على حجة دامغة تعضد هذا الحكم النحوي أو ذاك؛ لذا دأب النحويون منذ مبدأ نشأة هذا العلم إلى البحث عن تلك الحجج وتوخي الدقَّة في اختيارها وصولاً إلى أحكام رصينة ودقيقة .

ووقع اختيار الباحث على كتاب الأستاذ عليدوست الموسوم بـ (سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب مطبقاً على سورة الإنسان الشريفة) ليتلمَّس مواضع الاحتجاج بالمأثور الإمامي عنده في أثناء معالجته إعراب التراكيب القرآنية في السورة المباركة؛ لأنه أعطى أولوية شاخصة في اعتماد الاحتجاج بأقوال أئمة البيت النبوي الشريف (عليهم السلام) فيما يقرره من أحكام، متَّخِذاً من تلك المرويات محجَّةً لاحبة لا تنأى به عن صادق الأحكام، وأعظم به من احتجاج ركن إليه وجعله دليلاً وبرهاناً لتلك التقريرات مبتغياً وجه الحقيقة من تلك الطريق، وكيف لا يكون ذلك وهو يتوسَّل الوصول إلى الحقيقة من أفواه من أُختصوا بمعرفة الحقيقة، فضلاً عن أنَّهم العرب الخُلَّص الأقحاح الفصحاء الذين عاشوا جميعاً أعمارهم الشريفة في تلك الحقبة الزمنية التي اصطلح عليها بعصور الاحتجاج .

وعلى الرغم من الأهمية العظمى في الاحتجاج النحوي بكلام الأئمة (عليهم السلام)، لكن قلَّما نجد من النحويين من انصبَّ اهتمامه بهذا الجانب؛ لذلك كان هذا هو السبب وراء اختيار موضوع هذا البحث، فوسمته بـ (الاحتجاج النحوي بالمأثور الإمامي عند علي دوست في كتابه سلسبيل)، وكان الهدف منه هو استقراء الكتاب واستخراج مواضع الاحتجاج وبيانها .

ووقع البحث في مبحثين سبقهما تمهيد بعنوان (التعريف بالبحث) تناول في مطلبين الحجَّة في اللغة والاصطلاح ، وعليدوست وكتابه سلسبيل، وكان المبحث الأول بعنوان (منهجه في الاحتجاج بالمأثور الإمامي) تناول ـ في مطلبين ـ أهمية المأثور الإمامي وقضاياه عند عليدوست، أما المبحث الثاني فكان بعنوان (مسائل الاحتجاج بالمأثور الإمامي عند عليدوست) وضمَّ جميع المسائل المتعلِّقة بالاحتجاج بالمأثور الإمامي في ثلاثة مطالب ضمَّت مسائل الأسماء والأفعال والحروف ، وكان منهج البحث يعتمد التقديم للمسألة بعد وضع العنوان المناسب لها؛ كي تكون فكرتها واضحة لدى القارىء؛ ثمَّ عرض وجه الاحتجاج لها عند صاحب الكتاب، وسار البحث على هذه الشاكلة وصولاً إلى الخاتمة التي ضمَّت أهم النتائج التي أسفر عنها، أعقبتها قائمة بموارد البحث، وفي ختام هذه التوطئة لا يسعني إلَّا أن أشكر الله سبحانه على ما قيَّضَ لي ووفقني في إتمام هذا البحث فمنه أستمد العون والتوفيق ، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين .

التمهيد

التعريف بالبحث

أولاً : الحُجَّة في اللغة والاصطلاح :

ذكرت المعجمات العربية دلالة مادة (حجج)، إذ قال الخليل (ت175) : (والحجُّ) كثرة القصد إلى من يُعظَّم، و(المحَجَّة) قارعة الطريق الواضح، و(الحُجَّة) وجه الظفر عند الخصومة[1] .

وقال ابن منظور(ت711هـ): ((الحجّ: القصد... وحجَّهُ يحجُّه حجّاً : قصده، وحججتُ فلاناً واعتمدته: أي قصدته، ورجل محجوج: أي مقصود))[2] .

وربط الأزهري(ت370) دلالة الحجّة بالقصد قائلاً: ((وإنّما سميت حجّة؛لأنها تحجُّ، أي: تقصد،؛ لأن القصد لها وإليها))[3].

والحُجَّة بضم الحاء الاسم من الاحتجاج وجمع الحُجَّة حُجج، كغُرفة وغُرَف[4]

و((حاججتُ فلاناً فحججتُه أي غلبتُه بالحُجَّة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة، والجمع حُجَج، والمصدر الحِجاج))[5].

ومن المعجميين من جعل الحُجّة رديفة الدليل والبرهان[6].

أما في الاصطلاح فقد ذكر الشريف الجرجاني (ت816هـ) أنَّ ((الحُجَّة : ما دلَّ به على صحّة الدعوى .... وقيل الحُجَّة والدليل واحد))[7]، وهي عند الغزالي (ت505هـ) ((التي يؤتى بها في إثبات ما تمسُّ الحاجة إلى إثباته من العلوم التصديقية))[8] ، وعلى وفق ذلك فهي الدليل الذي يؤتى به لإثبات صحَّة الدعوى .

وقد عُرِّفت الحُجّة النحوية على أنَّها ((الدليل العقلي أو النقلي الذي وضعه علماء النحو لإثبات حكم نحوي أو نفيه))[9] ،

ويتخذ الاحتجاج وسيلتين[10]

أولهما : الاحتجاج النقلي، وهو ما اصطلح عليه بالاستشهاد أو السماع .

وثانيهما : الاحتجاج العقلي: الذي يكون مرتكزا على ركيزتين ،إحداهما: منطق اللغة، والثانية: المنطق العقلي المجرّد .

ويظهر أنَّ ما تدلّ عليه الحُجَّة هي الدلالة نفسها التي يدلُّ عليها الاحتجاج، وإن حاول بعض المحدثين التفريق بين المصطلحين في النحو العربي، إذ يرون أن الحُجَّة بالمفهوم الذي بيّناه ، في حين يرون الاحتجاج هو ((الاستدلال بأقوال من يُحتجُّ بهم في مجال اللغة والنحو)) [11]

وعلى وفق ذلك يكون الاحتجاج مرادفا للاستشهاد الذي هو((الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري او نثري من القول المعتمد الموثَّق ليؤيّده به ويدعمه))[12]

وبذلك يجعلون بين المصطلحين فرقا دلاليا من حيث إنَّ بينهما عموما وخصوصا ، وبذلك تكون الحجة أعم من الاحتجاج، فكل حجة احتجاج وليس كل احتجاج حجة .

والحقيقة أن رأيهم هذا لا تدعمه الأدلّة، من حيث إنَّ القدماء استعملوا المصطلحين على سبيل الترادف [13]

ثانيا: عليدوست وكتابه سلسبيل:

هو الشيخ أبو القاسم الملقّب بـ (عيدوست) أستاذ في الحوزة العلمية في قم، وعضو رابطة مدرسي الحوزة العلمية، ولد عام (1341هـ .ش)، التحق بركب طلاب العلوم الإسلامية في عام (1325) وابتدأ بدراسة المنهج المعروف في الحوزة العلمية من الصرف ، والنحو، واللغة، والفلسفة، والتفسير. شرع بالتدريس في عام (1362) آخذاً على عاتقه حمل هذه الأمانة في تدريس الأدب، وأصول الفقه، والفقه، والتفسير، وخارج بحث الفقه والأصول ، من كتبه:

1ـ سلسبيل في أصول التجزئة والأعراب .
2ـ مغني الأديب عن كتب الأعاريب.
3ـ فقه وعقل (فارسي).
4ـ فقه وعرف (فارسي) [14]

أمّا كتابه فقد جعل عنوانه (سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب مطبقاً على سورة الإنسان الشريفة) ، والكتاب يقع في (346) صفحة، جعله على قسمين، الأول تحت عنوان (تجزئة السورة وإعرابها)،ويقع في (274) صفحة، والثاني تحت عنوان(أصول في صناعة الإعراب)، ويقع في(99) صفحة . والكتاب يحوي مقدّمة وقعت في (6) صفحات، كما أعقب قسمه الثاني بمجموعة من الطرائف والفوائد بلغ عدد صفحاتها(26) صفحة، أعقبها بقائمة المصادر والمراجع بعنوان (مآخذ الكتاب أكثرها) تلاها فهرسان الأول موضوعي ، والآخر ضمّ عنوانات الكتاب . وذكر في المقدّمة أنَّ الكتاب هو حاصل مباحث دُرِّست لجماعة من طلبة العلم على مدار ثلاث سنوات (كل أسبوع جلسة) في الحوزة العلمية بقم .

أمّا فيما يخص سبب وقوع اختياره على بحث تجزئة هذه السورة وإعرابها فقد ذكر ذلك قائلاً : ((إنَّ الوجه للبحث عن هذه السورة بخصوصها علوّ مضمونها من ناحية وتناسبها كمّاً لما نحن في صدده ـ من إراءة أصول وضوابط في التجزئة والإعراب ـ من جهة ، ونزول أكثر آيها في آل البيت (عليهم السلم) من طرف))[15] .

وهناك سبب مهم آخر حمله على تأليف هذا الكتاب فيه إشارة تتعلَّق بما لمكتبة إعراب القرآن الكريم من حاجة الى هذا النوع من التأليف الذي يليق بلغة القرآن الكريم بما تحويه من نكت عميقة بها حاجة إلى كدِّ الذهن، وإعمال الفكر لاستخراج دفائن الكتاب العزيز، وقد أشار إلى ذلك بكلام مغلف بقراءة نقدية لمعربي القرآن الكريم قديماً وحديثاً؛ إذ قال: ((والذي يجب أن تعلم أنَّ المعربين من سالف الزمان إلى الآن قد شمَّروا ساعد الجدّ والجهد في البحث عن إعراب القرآن وتركيب آياته ولكن الذي ترك ـ ما كان ينبغي أن يترك؛ نعم ما كان ينبغي ـ تصنيف كتاب يبحث عن تجزئة كلمات وأصولها ـ من دون ملاحظة إعرابها في الكلام ـ أوّلاً وعن إعرابها ثانياً))[16] .

فكان يرى أنَّ بحث آي القرآن الكريم يجب أن يُعطى حقَّه من البحث بالوجه الذي يوازي نظمه وتأليفه، ولا يجب النظر في قشور التراكيب من دون الولوج في أغوارها، ومحاولة الوصول إلى أسرارها؛ لذلك فهو يزداد عجباً من بعض الباحثين الذين يبحثون في لغة القرآن الكريم بحثاً ليس ذا جدوى ((يؤلفون في ذلك مجلَّدات وليس فيها إعطاء ضابطة ولا بيان أصل؛ ولا تنوير ولكن لو مرُّوا على (الذي) ـ للمثل ـ ألف مرَّة لقالوا مرَّة بعد أخرى: (الذي) موصول. ولو مرُّوا على (آمنوا) كذلك لقالوا بهذا : (آمنوا) فعل وفاعل؛ أنصف هل يلزم ذلك أم هل يفيد؟))[17] .

لذلك حاول في كتابه هذا النظر إلى لغة القرآن الكريم بالصورة التي يرضاها في ضوء سورة الإنسان المباركة متَّخذاً منهج التجزئة والإعراب في القسم الأول من الكتاب، وبيَّن ((أنَّ التجزئة البحث عن كلمة في نفسها من غير ملاحظة موقعها الإعرابي في الكلام، والإعراب البحث عن موقعها الإعرابي في الكلام))[18] .

وكان يعتقد أنَّ الوقوف على الإعراب ينبغي الوصول إليه من خلال معرفة دلالة المفردات أوّلاً، وما يعطيه لها السياق من معنى؛ لكي يتوصَّل المعرب إلى الوظيفة النحوية الصحيحة التي تؤدِّيها تلك المفردات في التراكيب التي ترد فيها، فضلاً عن ذكر ما يمكن أن يقال في الآي الكريم على مستوى المفردات والتراكيب، فيصف هذا المنهج بقوله: ((دونك كتاب إذا مرَّ على كلمة يذكر كلَّ ما يحتمل فيها،قيل فيها أو يمكن ـ إمكاناً يعتدُّ به ـ أن يقال فيها سواء في ذلك تجزئتها وإعرابها وصار ذلك ـ والحمد

لله ـ أصلاً يشحّذ الذهن ويحدده يعلِّم الطالب كيفية الورود إلى البحث والمشي فيه والخروج منه، يعلِّم كيفية الأخذ من المنابع ولاستنتاج منها، يعلِّم تدبير البحث وتعميمه إلى الأمثال والنظائر وهكذا ....))[19] .

أمّا الهدف الذي كان يرجوه من تأليفه لهذا الكتاب ففي رأيه كان بيان ما يتوقف عليه علم الإعراب من أصول وضوابط تعين الطالب وتبين سلوك المسلك الصحيح في حال النظر في الوظائف النحوية التي تؤدِّيها المفردات، وهذا ما صرَّح به قائلاً: ((وكان صددنا في ذلك بيان أصول يتوقف عليها علم الإعراب وإعطاء ضوابط يقدر بها الطالب أن يبحث صحيحاً عن كلِّ ما ورد من الموارد))[20] .

وبعد أن أكمل القسم الأوّل من كتابه وهو القسم الخاص بتجزئة السورة وإعرابها عمد إلى إكمال القسم الثاني من الكتاب، وهو القسم الخاص بأصول في صناعة الإعراب كما مرَّ، وهذا القسم جعله متمما للقسم الأوَّل، وقد وقع في إحدى وثلاثين مسألة، وذكر الغاية التي كان يَتوخَّاها من وضع هذا القسم قائلاً: ((قد لقينا في البحث عن السورة العزيزة مسائل تحتاج إلى دقَّة وتحقيق، ليستخرج كنوزها ويعمُّ نفعها ويسار بهداها في موارد شتَّى وجعلنا كلَّ مسألة منها أصلاً مستقلاً فصار عددها على حسب الاتِّفاق بمقدار آيات السورة وهي إحدى وثلاثون))[21] .

المبحث الأوَّل : منهجه في الاحتجاج بالمأثور الإمامي .

اتّخذ عليدوست في كتابه سلسبيل منهجا يمكن تلمّس معالمه من خلال رصد أهم الظواهر التي سار عليها في هذا المؤلَّف، وسيحاول الباحث أن يدرجها في مطالب هذا المبحث .

أوَّلاً : أهميَّة المأثور الإمامي عنده .

قبل الحديث عن أهميَّة المأثور الإمامي عند عليدوست لا بدَّ لنا من أن نبيِّن قضية مهمَّة تكون مقدِّمة للحديث عن تلك الأهميَّة .

المعروف أنَّ للنحو العربي أصولاً يعتمد عليها النحوي لاستنباط الأحكام في عملية التقعيد النحوي كما أنَّ للفقه أصولاً يعتمد عليها الفقيه في استنباط أحكامه الفقهية، ومعروف كذلك أنَّ النحو اتَّخذ منهجين في دراسة المادَّة اللغوية أوَّلهما: المنهج النقلي، وثانيهما: المنهج العقلي، وينطلق المنهج النقلي من استقراء الكلام العربي الفصيح من مصادره، ورصد ظواهره وقد اصطلح على هذا المسار بالسماع أو النقل الذي يعد الأصل الأوَّل من أصول النحو العربي ويقابله في أصول الفقه الكتاب والسنَّة، ويقصد به ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة))[22]

وأشار السيوطي (ت911هـ) إلى هذه الفكرة بشكل واضح ناصّاً على أنَّ السماع ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ـ صلى الله عليه واله وسلَّم ـ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلِّ منها من الثبوت))[23] .

وقد حصل الاتفاق على أنَّ لغة القرآن والحديث الشريف، وكلام العرب نظماً ونثراً هي عماد المادة اللغوية التي يشتغل عليها النحوي، ومصادره الأساسية وأدِلّته القطعية المحددة بفضائها الزماني والمكاني أيضاً؛ إذ إنَّ ((العرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثمَّ هذيل، وبعض الطائيين ؛ لأنَّ قريشاً أجود العرب انتقاداً للأفصح، ولغتهم أسهل على اللسان))[24] .

ومن أفواه هؤلاء أخذ الشاهد النحوي الذي يعدُّ الدليل النقلي المعتبر في إثبات القاعدة النحوية، والاحتجاج لصحتها، وتوثيقها فكان الشاهد من الأهميَّة بمكان حتَّى قيل:((إنَّ الشاهد في علم النحو هو النحو))[25]

المعروف أنَّ أهم ما يمثِّل الشواهد النثرية التي يحتجُّ بها بعد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، الآثار، والأمثال العربية، وأقوال العرب.

ولعلَّ أهم الآثار هي ما أُثر عن أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة أئمة البيت النبوي، فهؤلاء قرشيون هاشميون محمديون، فهم أهل القرآن، وأصحاب السلائق الصافية، وعاش جميعهم في عصور الاحتجاج؛ لذلك كان ينبغي على اللغويين والنحويين العناية بمأثوراتهم، وما تركوه من إرث لغوي ثرٍّ، كان وعاءً رصينا لما تركوه من علوم حفظتها لنا المرويات، ولكن ـ للأسف ـ لم يحظَ هذا التراث اللغوي الأصيل بالعناية الوافرة، ولم ينل حقَّه في مدوَّنات النحويين إلَّا لماماً، وهذا ـ بلا شكٍّ ـ يعدُّ جنبة من جنبات الظلم الذي لحق بهم، وطال ساحتهم .

ولكن بعض المحبين ممن فتح الله تعالى لهم ممن اشتغل بهذا العلم حاولوا الإفادة من أولئك الأطهار وعلمهم، وكان منهم الأستاذ عليدوست في كتابه سلسبيل، إذ إنَّه لفت نظر قارئ كتابه في ختام مقدمته إلى عدّة أمور منها الاهتمام بالمأثور الإمامي؛ إذ قال: ((إنّا بذلنا كمال التوجُّه والالتفات إلى ما له دخل في التجزئة والإعراب من أهل البيت (عليهم السلام)، وذلك أمر لازم واجب مغفول عنه غالباً ! فترى بحثنا في تجزئة الباء من البسملة عن أنَّ البسملة من القرآن أم لا ؟ وأنَّ (الله) علم منقول للنص الصحيح المحكي عن الإمام الصادق (عليه السلام) . وترى بحثنا في البحث عن الباء من الآية الثانية عشرة أنَّ الإنسان يصير بالعمل الصالح مستحقّاً للرحمة والثواب أم لا؟ وأنَّ (أساور) من الآية الحادية والعشرين منصوب بنزع خافض بدليل بعض الآيات القرآنية و....))[26] .

وهذه الحفاوة وذلك الاهتمام من لدن المؤلِّف مما يستحقُّ التبجيل والاحترام، والوقوف عند اتّخاذه هذا المنهج الحجاجي انطلاقاً من هذه المأثورات الشريفة، حتَّى أصبحت ظاهرة من ظواهر كتابه مستحقَّة للبحث من خلال رصدها والإحاطة بشتاتها، والكشف عنها، والنظر في طريقته في الاحتجاج بأقوالهم(عليهم السلام)، إذ نراه تارةً، يحتجُّ بالنصِّ المنقول عن الإمام، ويعدُّه وثيقة لغوية رصينة يمكن الاطمئنان إليها في أثناء مناقشة الآراء، وعرضها، ثمَّ الإتيان بالنصِّ الصريح لتوثيق الأحكام النحوية، وتارةً أخرى ـ وهو الكثير عنده ـ أنَّه يستشهد بأقوالهم التفسيرية أو الدعائية، لتعضيد رأي معيَّن أو القطع بصحَّته في ضوء النصِّ الوارد عن المعصوم، بل إنَّه آمن بأقوالهم واتَّخذها منهجا في معالجته مسائل الإعراب ، منهجاً مبنيا على التدقيق والتحقيق، وحجَّته في ذلك أمير المؤمنين الإمام علي(عليه السلام)؛ إذ ورد في أثناء معالجته بعض المسائل التي تعرَّض لها ما يشير إلى ذلك بنصِّه ((وقال أمير الحكمة الإمام علي (عليه السلام) : {اضربوا بعض الرأي ببعض يتولَّد منه الصواب وامخضوا الرأي مخض السقاء ينتج سديد الآراء}))[27] ، وقد سلك هذا المسلك العلمي الرصين بما تفيده هذه الكلمة من تحري وجه الصواب بالموازنة بين الآراء، واختبارها بإطالة النظر فيها وتقليبها على الأوجه الممكنة حتَّى يظهر السديد الراجح منها على غيره من الآراء ، وهذا ـ بلا شكٍّ ـ يشير إلى أهميَّة المأثور عن الأئمة (عليهم السلام) في منهجه في البحث، حتَّى بلغت النصوص الواردة في كتابه ما يربو على الخمسة والعشرين نصّاً مأثوراً، وهذا يعدُّ عدداً كبيراً نسبةً إلى حجم الكتاب وقِصَر السورة، وقد أولى عناية ملحوظة بما أُثر من أقوال منسوبة للإمام أمير المؤمنين(عليه السلام)، فضلاً عن أنَّه صدَّر كتابه بنصِّ الرقعة المشهورة في اختراع علم النحو المنسوبة إلى الإمام علي (عليه السلام) التي ألقاها إلى أبي الأسود (رضي الله عنه)(69هـ)؛ إذ أورد نصَّها تحت الآية القرآنية في صدر الكتاب، أمَّا الأقوال الأخرى التي احتجَّ بها في معالجته مسائله فتوزَّعت بين الإمام زين العابدين والإمام الباقر والإمام الصادق (عليهم السلام أجمعين) .

ثانياً :قضايا المأثور الإمامي عنده .

اتصالا بحديثنا السابق في كون أقوال الإئمة (عليهم السلام) عند عليدوست تعدُّ من الوثائق المهمَّة التي حظيت في كتابه هذا بكثير من العناية والاهتمام، يمكن للباحث أن يلقي الضوء على أهمّ النقاط التي تتعلَّق بإيراد هذه المأثورات، على وفق تناول القضيتين الآتيتين :

أ ـ نسبة القول المأثور إلى قائله :

إنَّ المتتبع لطريقة عليدوست في الاحتجاج بالأقوال المأثورة عن الأئمة (عليهم السلام) يجده في أغلب المواضع ينسب القول إلى من ورد عنه، ولكن بعبارات مختلفة، والمعروف أنَّ العَلَم من حيث الشهرة يقسم على اسم وكنية ولقب، والكثير الغالب عنده أنَّه يذكر ألقابهم الشريفة في حال احتجاجه بأقوالهم، كقوله: ((روي عن أمير المؤمنين))[28] ، و((فسَّر عدل القرآن))[29] ، وأحياناً ينسب القول إلى قائله بألقاب متعددة، كقوله: ((قول ملك البيان أمير المؤمنين))[30] ، أو((نسب إلى من عنده علم الكتاب أمير المؤمنين))[31] ، أو ((نسب إلى مخترع علم النحو وباب مدينة العلم أمير المؤمنين))[32] ، أو ((قال الإمام زين العابدين ولسان الشاكرين))[33] ، أو ((قال الإمام الباقر))[34] ، و ((للنص الصحيح المحكي عن الإمام الصادق))[35] ، وقد يذكر لقباً وكنية كقوله: ((عن الإمام أبي عبد الله))[36] ، أو لقبين وكنية كقوله: ((ورد عن ترجمان القرآن أبي جعفر الباقر))[37] و ثلاثة ألقاب وكنية كقوله: ((قال الحجَّة الإمام أبو عبد الله الصادق))[38] ، وقد يذكر الاسم واللقب كقوله: ((قال أمير الحكمة الإمام علي))[39] ، أو اللقب والكنية كقوله: ((عن الإمام أبي عبد الله))[40] ، و ((ورد عن الإمام أبي عبد الله الصادق))[41] ، واكتفى في أحد المواضع بالكنية وحدها، إذ قال: ((عن أبي جعفر))[42] .

وأحياناً يطلق بعض الألقاب التي تصدق على الإئمة جميعهم ، ثمَّ يحتجُّ بالقول المأثور عنه كقوله: ((قال الثبت الحجَّة عليه السلام))[43] ،و كقوله: ((إنَّ الدلالة على الزمان لم تؤخذ في تعريف الفعل من المعصوم عليه السلام))[44] و كقوله: ((أصرَّ الإمام عليه السلام))[45] .

ولعلَّه يكتفي بهذا النوع من العبارات في هذه المواضع القليلة لعلمه بشهرة نسبة القول إلى قائله، فالرجل صاحب منهج رصين في تحري الدقَّة في نسبة تلك المأثورات إلى أصحابها (عليهم السلام) .

ب ـ طريقته في إيراد القول المأثور والاحتجاج به .

سلك الشيخ عليدوست مسلكين في إيراده مأثورات الأئمة، الأوَّل مباشر، والآخر غير مباشر، والمسلك الأوَّل هو الغالب في أثناء الكتاب، إذ إنَّه يحتجُّ بالقول المأثور من دون أن يسبق بنصٍّ آخر قرانياً كان أو شعرياً، ومن ذلك قوله في تقرير معنى اللام: ((وإذا جيء بها لبيان علَّة حصول الفعل أو تحصيله فهي للتعليل، نحو قول أمير المؤمنين(عليه السلام): {يكره الموت لكثرة ذنوبه}))[46] ، وقوله حين وقف على معنى (ال) الداخل على الرحمن، وتقريره أنَّه موصول: ((يتعيَّن كونه اسماً موصولاً، ويدلُّ عليه ما روي عن أمير المؤمنين(عليه السلام): {فقولوا عند افتتاح كلِّ أمر صغير أو عظيم : (بسم الله الرحمن الرحيم) أي : أستعين على هذا الأمر بالله الذي لا تحقُّ العبادة لغيره، المغيث إذا استُغيث، المجيب إذا دُعي، الرحمن الذي يرحم...} ففسر عدل القرآن عليه السلام (الرحمن) بـ (الذي يرحم) فكأنَّه عليه السلام جعل مكان (ال) (الذي) ومكان(رحمن) (يرحم) فتأمَّل))[47] .

أما في اتّخاذه المسلك غير المباشر فكان القول مسبوقا بشاهد قرآنيٍّ كما في احتجاجه بقول الإمام علي(عليه السلام) ، للدلالة على أنَّ حرف الجرّ (على) يرد بمعنى(الإحاطة)؛ إذ قال: ((فإنَّ (على) تستعمل كثيرا في مواضع يكون للذي قبلها إحاطة على الذي بعدها، لا محض استعلاء ـ بمعناه في اللغة ـ نحو قوله تعالى : {أولئك عليهم صلوات من ربِّهم ورحمة }، وقول أمير المؤمنين(عليه السلام) : {وتنزَّلت عليهم السَّكينةُ}))[48] .

وفي موضع آخر يحتجُّ بالحديث النبوي الشريف أوَّلاً، ثمَّ يعضده بقول المعصوم ، فبعد أن أثبت أنَّ معنى الاستحقاق في معنى الباء لا يصحُّ عقلاً ، وأنَّ معناها السببية في قوله تعالى : {وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيْراً}[49] ، أثبت ذلك بالنقل قائلا: ((وأمّا النقل فكثير وقد نسب إلى النبي(صلَّى الله عليه وآله وسلَّم): {ما من أحدٍ يدخلُ الجنَّة بعمله}، وقال الإمام زين العابدين ولسان الشاكرين(عليه السلام): {اللَّهمَّ

إنَّ أحداً لا يبلغ من شكرك غايةً إلّا حصل عليه من إحسانك ما يلزمه شكراً } ، وقال عليه السلام: {لا يجب لأحد أن تغفر له باستحقاقه}))[50] .

وقد يأتي بمثال توضيحي، ثمَّ يعقبه بالقول المأثور، كما في قوله: ((إنَّ الفاء غير الزائدة قد تأتي لمجرد العطف من دون دلالة على السببية، نحو: (قام زيدٌ فعمرٌو)، ونحو قول ملك البيان أمير المؤمنين عليه السلام : {الكلامُ في وَثَاقِكَ ما لم تتكلمْ به فإذا تكلَّمتَ به صرتَ في وَثَاقِهِ}))[51] .

ولم يلحظ الباحث من خلال رصده أنَّه يأتي بشواهد متعددة للمسألة الواحدة من أقوالهم المأثورة(عليهم السلام) إلَّا في مسألة واحدة سبق ذكرُها في إثباته النقلي بأنَّ الباء للسببية وليست للاستحقاق؛ إذْ أورد للمسألة أربعة أقوال منسوبة إلى الإمام زين العابدين(عليه السلام)[52] .

وقد كان منهجه يقوم على تقرير القواعد والأحكام وتأييدها، والبرهنة على صحّة الآراء، أو ترجيحها، أو ردِّها في الاحتكام إلى أقوالهم في الاحتجاج، كما أنَّ احتجاجه بتلك النصوص كان يسير في مسارين، الأوَّل يمكن أن يصطلح عليه بالمسار التوثيقي؛ إذ إنَّه يجعل النص شاهداً على صحَّة الحكم بوصفه وثيقة لغوية معتبرة، والمسار الثاني يمكن أن نصطلح عليه بالمسار الاستنتاجي، وهذا المسار يقوم على الاستنتاج مما تفيده النصوص تفسيرية كانت، أو دعائية على تقرير صحَّة الأحكام من خلال ما يستشف من تلك النصوص المأثورة، وبذلك لم يُرِد في اتِّخاذه هذا المسار أن يجعل النص شاهداً تقريرياً مباشراً، بل يجله حجَّةً على صحَّة مذهبه من خلال المعنى الذي يرمي إليه النص، كما مرَّ معنا في احتجاجه بكلام أمير المؤمنين(عليه السلام) على أنَّ (ال) الداخلة على (الرحمن) اسم موصول ، وبذلك فالحجَّة في هذا المسار تكون عقلية أكثر من كونها نقلية .

المبحث الثاني: مسائل الاحتجاج بالمأثور الإمامي عند عليدوست .

هناك جملة من المسائل التي استعان عليدوست بالاحتجاج لها في أثناء عرضها بالأقوال المأثورة عن الإئمة (عليهم السلام) تأييداً وترجياً لأحكامه، ويمكن للباحث أن يستعرض

هذه المسائل على وفق التقسيم الآتي:

أوَّلاً:مسائل الأسماء

ورد في كتب النحويين الكثير من الحدود للاسم، ومنهم من لم يحدّه، ولكنَّه اكتفى بالتمثيل له كسيبويه(ت180هـ) عندما قال: ((الاسم رجل، وفرس ، وحائط))[53] ، ومنهم من حاول أن يضع له حدَّاً كابن السراج(ت316هـ) الذي قال: ((الاسم ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص))[54] ، وحدَّه السيرافي(ت368هـ) بأنَّه ((كلُّ شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصَّل من مضيٍّ أو غيره، وقريباً من هذا المفهوم حدَّه الفاكهي(ت972هـ) بقوله: ((هو كلمة دلَّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معيَّن وضعاً))[55] ، ومن النحويين من أعرض عن وضع حدٍّ للاسم، واكتفى بذكر علاماته التي تميّزه عن سائر أقسام الكلم، فقد نقل عن الفراء(ت207هـ) أنَّه قال: ((الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام))[56] ، وسيحاول الباحث استعراض مسائل الأسماء التي ورد فيها الاحتجاج بالأقوال المأثورة عن الأئمة (عليهم السلام) .

ـ الابتداء باسم الفاعل من دون الاعتماد على شيء .

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنَّه مسند إليه، والإسناد إلى المجهول لا فائدة فيه؛ لذا كان يجب أن يكون معلوما، فإذا اجتمعت معرفة ونكرة، فالمعرفة هي المبتدأ ، والنكرة هي الخبر[57] ؛ كي تحصل الفائدة بانعقادهما؛ لذلك فلا يجوز الابتداء بالنكرة إلاّ إذا أفادت، وقد وردت في مطوَّلات النحو مسوِّغات متعددة لجواز الابتداء بها، وجميع هذه المسوِّغات تتفق على قضية الإفادة من الإخبار عن النكرة، ومن جملة تلك المسوِّغات اعتماد اسم الوصف إنْ كان نكرة على نفي أو استفهام يسوِّغ الابتداء به، نحو أقائمٌ

الزيدان، أمّا إذا لم يكن معتمداً على نفي أو شبهه فلا يجوز الابتداء به عند البصريين سوى الأخفش(ت215هـ)[58] .

وقد وقف عليدوست عند قوله تعالى : { عاليهم ثِيابُ سُنْدِسٍ}[59]، إذ ذكر أنَّ(عاليهم) قرئ بالنصب والسكون(سكون الياء)، ثمَّ أدرج الوجوه الإعرابية لقراءة السكون قائلاً: ((ولقراءة السكون(سكون الياء) وجوه: كونه مبتدأ وما بعده خبره، وكونه خبراً وما بعده مبتدأ، وكونه مبتدأ وما بعده فاعله ولا يحتاج إلى الخبر))، ثمَّ رجَّح الوجه الأخير محتجَّاً بقول المعصوم بما نصَّه: ((والأخير أظهر، فقد روي عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام : أنَّه قال في معناه: تعلوهم الثياب فيلبسونها، ودلالة هذا الكلام على الوجه الأخير ظاهرة . نعم في هذا الوجه توهم محذور وهو اكتفاء اسم الفاعل الواقع مبتدأ بمرفوعه من غير اعتماد على نفي أو استفهام، ولكن هذا ليس بشيء . قد قال الأخفش والكوفيون بجوازه وثبت لنا أيضاً جوازه))[60] .

فاستشفَّ من تفسير الإمام الصادق(عليه السلام) برفع الثياب على أنَّه فاعل، وجه رفع (عاليهم) على أنَّه مبتدأ، وفاعله (الثياب)، ولم يعتدَّ بما قاله أكثر النحويين في وجوب اعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام، مستأنساً ـ أيضا ـ بإجازة الأخفش والكوفيين بجواز الابتداء بالوصف إنْ كان عاملاً[61] .

والحقُّ أنَّ ذلك هو الصواب من حيث إنَّ وجه الإفادة هنا ظاهر بعمل النكرة؛ إذ((إنَّ النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض اختصاص، كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بقربها منها، فأفادت))[62] ، فالاسم هنا قد عمل عمل فعله، وطلب وحدة لغوية ذات وظيفة أخرى تتعلق به فينعكس وجود هذه الوظائف وارتباطها بهذا الاسم النكرة المبتدأ به، فتتخصص النكرة بهذه العلاقات الوظيفية؛ لذلك تقترب من المعرفة، ومن ثمَّ تتحقق الإفادة في الإخبار عنها، فيسوّغ ذلك الابتداء به[63] . وبذلك تتحقق صحَّة الاحتجاج بجواز الابتداء بهذه الأسماء .

ـ (ال) الداخلة على اسم الوصف هي اسم موصول .

اختلف العلماء في(ال) فذهب فريق منهم إلى أنَّها مشتركة بين الحرفية والاسمية، وذهب بعضهم إلى أنَّها حرف، واستدل كلا الفريقين بأدلته التي تؤيّد مذهبه[64] .

و (ال) تكون على ثلاثة أوجه[65] :

الأوَّل: أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبَّهة ـ أيضا ـ في بعض الأقوال .

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان : عهدية كقوله تعالى: { كما أَرسَلْنَا إِلَى فِرْعَونَ رَسُوْلاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَا }[66] ، وجنسية كقوله تعالى: { وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِفَاً }[67] .

الثالث: أن تكون زائدة، وهي على نوعين: اللازمة كالتي في الأسماء الموصولة وفي بعض الأعلام كالنعمان واللات والعزى. وغير اللازمة وهي الداخلة للمح الأصل كالعباس والحارث والضحَّاك وغيرها .

وقد قرر عليدوست بعد أن عرض الآراء المختلفة في (ال) الداخلة على (الرحمن) في البسملة التي تباينت بين كونها زائدة، أو عهدية، أو جنسية للاستغراق الحقيقي أو المجازي، أو لتعريف الماهية، فنَّد تلك الآراء مقرراً أنَّها اسم محتجَّا بقول الإمام علي (عليه السلام) إذْ نصَّ قائلاً : ((ومع عدم صحَّة هذه الوجوه يتعيَّن كونها اسماً موصولاً. يدلُّ عليه ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام : (فقولوا في افتتاح كلِّ أمر صغير أو عظيم: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: أستعينُ على هذا الأمر بالله الذي لا تحقُّ العبادةُ لغيره، المغيث إذا استُغيث، المجيب إذا دُعي، الرحمن الذي يرحم،...))، ثمَّ قال بعد أن أكمل الرواية

المنقولة ةعن أمير المؤمنين (عليه السلام) ((ففسر عدل القرآن (عليه السلام) (الرحمن) بـ (الذي يرحم) فكأنَّه عليه السلام جعل مكان (ال) (الذي) ومكان(رحمن) (يرحم)))[68] .

وهو بذلك يتَّفق مع ابن مالك(ت672هـ) في جواز وصل الموصول الاسمي (ال) باسم الفاعل وشبهه من الصفات[69]، تأسيساً على ما ورد في الأثر المنقول عن الإمام علي(عليه السلام) في تفسيره (الرحمن) بـ (الذي يرحم)، فأوقع (الذي) موقع (ال)، وهذا دليل على أنَّ (ال) الداخلة على الصفة هي موصول اسمي، وبذلك فإنَّ الوظيفة النحوية التي تؤدِّيها (ال) الموصولة بـ (رحمن)هي الاسمية احتجاجاً بتفسير الإمام (عليه السلام) لذلك.

ـ تعيين الوظيفة الإعرابية للاسم

ظاهرة تعدد الوظائف الإعرابية للمفردة في التركيب اللغوي من الظواهر المعروفة في النحو العربي، وهي أمارة من أمارات المرونة والاتِّساع التي تتمتع بها اللغة العربية، وحرية العقل العربي في طرائق التفكير؛ إذ إنَّ((حال تعدد الأوجه الإعرابية حال تعدد الآراء الفكرية في مجالات العلوم الأخرى، كتعدد الآراء الفقهية مثلا أو في أي علم وصناعة وفن، ولهذه الظاهرة دلالة على مرونة فكرية عالية ومتميِّزة))[70] ، ومن أهم الأمور التي تستدعي إمكان تعدد الوظائف النحوية للمفردة الواحدة في تركيب ما هو المعنى، فهذه الاحتمالات منشؤها إمكان تعدد وجوه المعنى للتركيب الواحد الذي يفضي إلى فتح باب الاحتمال لدى المُعرِب، لقوَّة الارتباط بين الإعراب والمعنى من حيث إنَّ الإعراب((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[71] .

وقد وجد معربو القرآن الكريم إمكان تعدد الوظائف النحوية للمفردة في التركيب على وفق المعاني المنبثقة منه، وقد وقف الشيخ عليدوست على جملة منها في إعرابه للسورة، ومنها إعراب(مذكور) في قوله تعالى{ هل أتَى عَلَى الإنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوْراً }[72] ، إذ رأى أنَّه يحتمل وظيفتين في الإعراب الأولى أن يكون خبرا ثانيا لـ (يكن)، والثانية أن يكون وصفا لـ (شيء)، ولكنه رجَّح الأخير محتجًّا بقول الإمام الباقر (عليه السلام)، ناصًّا على أهمية مراعاة قصد المتكلم في الإعراب؛ إذ إنَّه ((يجب مراعاة مراد المتكلم، فإن قصد أنَّ حيناً من الدهر أتى على الإنسان، لم يكن شيئاً مذكوراً باسمه وسمه (أي كان شيئاً بوجود مادته ولم يكن مذكوراً بأنَّه إنسان) فهو وصف، وإن قصد أنَّه لم يكن شيئاً ولم يكن مذكوراً فهو خبر ثانٍ. وورد عن ترجمان القرآن، الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في تفسير الآية {كان شيئاً ولم يكن مذكوراً} وعليه فهو وصف لقوله تعالى (شيئاً)))[73] .

إذ رجَّح أن يكون إعراب (مذكور) صفة لـ (شيء) من حيث إنَّ النص الوارد عن المعصوم يؤيِّد هذا المذهب في الإعراب، فالمعنى الراجح أنَّ الإنسان كما تفيد رواية المعصوم ـ كان شيئاً عندما أتى عليه الحين في مادته، ولكنه لم يكن مذكوراً على أنَّه إنسان، وعلى وفق ذلك وجب إعرابه صفة لا خبراً ثانياً للفعل الناقص استناداً للرواية التفسيرية الواردة عن المعصوم .

ـ دلالة المبالغة في بناء(فَعُول) ومسألة تعديته .

صيغة (فَعُول) من أشهر صيغ المبالغة[74]، وتدلُّ على من دام منه الفعل، أو كثر منه، أو قوي عليه [75]،وهذه الصيغة أشد مبالغة من صيغة (فعيل)؛لأنَّها أقرب الأصل،المقصود به مصدر[76] ، فضلاً عن كونه الواو التي تضمَّنتها الصيغة أقوى من الياء في (فعيل)، كما أنَّ الضمَّة أقوى من الكسرة [77] .

والصيغة التي وقف عندها عليدوست في السورة المباركة هي (طهور) في قوله تعالى: {وَسَقَاهُم رَبُّهُم شَرَاباً طَهُوراً}[78] .

والطهارة تعني التنزُّه من الدنس والرجس سواء أكان ماديّا أو معنويّا ، وتكون الطهارة أمَّا في التكوين، أو في الأفكار والمعتقدات، أو في الصفات والأخلاق، أو في الأعمال والأفعال الاختيارية، وعندما يتَّصف الماء بهذه الصفة فإنَّها تكون من جهة التكوين وذات الشيء[79]، وقرر عليدوست أنَّ هذه الصيغة من أبنية المبالغة، وقد تستعمل مصدراً فيقال (تطهرتُ طهوراً)، كما تستعمل اسماً غير مصدر لما يتطهر به، ونصَّ على أنَّه من الواضح ((أنَّ الطهور في الآية صفة من أبنية المبالغة وأريد منه هنا (الطاهر في نفسه غاية الطهارة المُطَهِّر لغيره غاية التطهير) قال الإمام الباقر(عليه السلام) {فيسقون منها شربة يطهِّر قلوبهم من الحسد ...وذلك قول الله عزَّ وجلَّ : {وَسَقَاهُم ربُّهُم شَرَاباً طَهُوْراً}))[80]، فاحتجَّ بالرواية التفسيرية الواردة عن الإمام الباقر(عليه السلام) في كون صيغة (طهور) من أبنية المبالغة، ولكن الرواية الشريفة تشير إلى كون هذه الصيغة متعدية على الرغم من كون هذا البناء من فعل لازم وهو(طَهُرَ)؛ إذ إنَّه ليس من حقيقة مدلول هذه الصيغة أن تكون مطّهِّرة لغيرها[81]، وقد نقل الإجابة عن هذا الإشكال بقوله: ((قيل في الجواب : جعل بحسب الاستعمال متعديّا وإن كان بحسب الوضع اللغوي لازما، وقيل في الجواب أيضا: إنَّ ذلك اقتضى التطهير من حيث المعنى فالطهور معناه (الطاهر) ولكن الطاهر ضربان: ضرب لا يتعداه الطهارة كطهارة الثوب فإنَّه طاهر غير مطَهَّر، وضرب يتعدَّاه فيجعل غيره طاهرا به...، ولكن من الطاهر ما يطَهِّر كالشراب في الجنة))[82].

وقد أشار المصطفوي إلى أنَّ الطهور من جهة كونه مُطَهِّراً لغيره ليس من حقيقة مدلوله، وإنَّما من لوازمه عرفاً أو شرعاً مع شرائط مخصوصة[83].

ولكن رواية الإمام (عليه السلام) تشير إلى تعدية هذه الصيغة من حيث إنَّ ذلك الشراب يكون في الجنة، فهو بحسب هذا (مُطَهِّر) .

ـ علَّة العلمية والتركيب في امتناع صرف الاسم .

يمنع الاسم من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا ينوَّن، ويتحقق ذلك إذا اجتمعت فيه علَّتان من علل منع الصرف، أو واحدة تغني عن اثنين، وتلك العلل هي: وزن الفعل الذي يخصُّ الفعل أو يغلب عليه، والصفة، والتأنيث الذي يلزم ولا يفارق، والألف والنون المشابهتان لألفي التأنيث، والتعريف، والعدل، والجمع الذي يكون على بناء الواحد، والعجمة والتركيب[84].

وعند حديث عليدوست عن كلمة (سلسبيل) في قوله تعالى: {عَيْناً فِيْهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيْلا[85] ، ناقش آراء العلماء في كون هذا الاسم منصرفا أو غير منصرف، إذ نقل عن بعضهم أنَّ حقَّه أن لا يكون منصرفا لتعريفه وتأنيثه، ومنهم من ذهب إلى أنَّه غير منصرف للعلمية والعجمة، ومنهم من جنح إلى صرفه، لكنَّه لم يكن مقتنعاً بما نقله عن أولئك العلماء في مسألة ذكرهم هذه العلل في منع هذا الاسم من الصرف وعمد إلى تفنيدها[86].

وقرر أنَّ (سلسبيل) كلمة واحدة لاسم عين في الجنة[87]، وأصلها جملة أمرية تعني (سل سبيلاً) أي اسأل طريقاً موصلة إليها[88]، وهذا ما رواه الرازي في تفسيره عندما قال: ((وقد عزوا إلى علي بن أبي طالب عليه السلام: أنَّ معناه سلْ سبيلاً))[89]، وقادت هذه الرواية عليدوست إلى التسليم بأنَّ (سلسبيل) علم مركَّب، وتأسيساً على كون الاسم لم يُسمع إلَّا في القرآن ، كما نقل ابن منظور[90]، نصَّ عليدوست انطلاقاً مما نقله الفخر الرازي في تفسير هذه اللفظة المنسوب إلى الإمام علي(عليه السلام) قائلاً: ((والذي يخطر بالبال: أنَّ السلسبيل لو لم يستعمل إلَّا بعد استعماله القرآن لكان هنا علماً مركَّباً من(سل) و(سبيلا)ـ كما نُسب ذلك إلى باب مدينة العلم علي (عليه السلام) ـ ثمَّ وصف به الشراب في كلام العرب بعد استعماله القرآن : فقالوا: (شراب سلسبيل) فكأنَّ الله قال في تسميته العين بسلسبيل: هي عين جارية لمن ابتغى سبيلاً إليها بالإيمان والعمل الصالح . وثبت بذلك أنَّه غير منصرف))[91] .

فقرر أنَّ (سلسبيل) اسم غير منصرف، وعلَّة منعه الصرف العلمية والتركيب اعتماداً على تفسير الإمام علي(عليه السلام) لهذه الكلمة من حيث إنَّها مركبة من جملة أمرية .

ـ حكاية الأسماء .

الحكاية من المصطلحات التي وردت في كلام النحويين، وجرت على ألسنتهم في أزمان متقدِّمة(*)، وتعني((نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة . وقيل : الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل))[92]، وهي بهذا المفهوم طريقة من طرائق النحويين في التوفيق بين القاعدة النحوية والظاهرة اللغوية الخارجة عن محيط القاعدة ،

وحركة الحكاية لا تنشأ عن تأثير عامل؛ لذلك فهي لا تعدُّ حركة إعراب ولا بناء، بل هي حركة مستقلَّة عنهما[93] ، وإعراب المفرد المحكي يكون بحركات مقدَّرة؛ لتعذُّر ظهور حركات بحركة الحكاية؛ لعدم جواز وجود علامتين في حرف واحد[94] .

ومما استشهد به عليدوست في هذا الصدد الأثر المنسوب مكتوباً بخطِّ الإمام علي (عليه السلام) ، إذ أورد ما نصُّه أنَّه ((نسب إلى مخترع علم النحو وباب مدينة العلم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) كتابة من القرآن وفي آخره (كتبه علي بن أبو طالب) مع أنَّ القياس أن كتب(أبي طالب) قضية الإضافة))[95] ، ثمَّ نقل نصّاً عن أبي البقاء الفوي في آخر كتابه الكليات أنَّه قال: ((ومما جرى مجرى المثل الذي لا يتغير: (علي بن أبي طالب) حتى ترك في حالتي النصب والجر على لفظه في حالة الرفع؛ لأنَّه اشتهر في ذلك ...))[96] .

وبعد ذلك قرر على وفق هذا الأثر أنَّ(الأب) و (الابن) إذا صار جارياً مجرى المثل يعامل معاملة الأعلام الشخصية في أحكامها؛ لذلك جاز أن جاءت (أبو) على حركة الحكاية في سائر مواقعها الإعرابية شأنها شأن الأعلام المحكية .

ثانياً: مسائل الأفعال

الفعل هو ذلك الحدث الذي يحدثه الفاعل ، وقد حدَّه سيبويه بأنّه ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[97]، فسيبويه يرى أنَّ الفعل أمثلة أي(أبنية وصيغ وأوزان) أُخذت من لفظ أحداث الأسماء أي (المصادر)، فالفعل عنده مشتق من المصدر، ثمَّ قسَّمَ الأفعال على الماضي، والأمر، والمضارع، وهذا التقسيم الثلاثي للفعل ظلَّ مستقرّاً منذ سيبويه، كما أنَّ من جاء بعده لم يضف شيئاً ذا بالٍ لما وضعه سيبويه بخصوص وضع مفهوم مختلف للفعل، إذ بقيت ثنائية المعنى والزمن مرافقة للحدود التي وضعها النحويون بعد سيبويه ، قال ابن السراج: ((الفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان، إمّا ماضٍ وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل)) [98]، وقال أبو القاسم الزجاجي(ت313هـ) ((الفعل على أوضاع النحويين، ما دلَّ على حدث وزمان، ماضٍ أو مستقبل))[99]، وقال ابن يعيش:(ت643هـ) ((الفعل كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مقترنةٍ بزمان))[100]، وحدَّه ابن هشام بأنّه كلمة تدلُّ على معنى في نفسها، مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة . أي: ما دلَّ على حدث وزمان معيّن[101] .

وجميع هذه الحدود التي وضعها النحويون بعد سيبويه لا تخرج عن المفهوم الأساسي للحد النحوي الذي وضعه سيبويه للفعل، وسأعرض المسائل المختصَّة بالأفعال على وفق الآتي :

ـ الدلالة الزمنية للفعل

على وفق ما نقلنا من حدود النحويين للفعل يتبيَّن أنَّ قضيَّة الزمن تشغل حيّزاً ملحوظاً في الدراسة اللغوية عموماً، والزمن في اللغة ذو طبيعة توقيتية من حيث إنَّها تتعامل معه على أساس أنَّه قيمة محسوسة مقطَّعة إلى حقول[102] ، كما يلحظ في حدِّ الفعل .

وفي منظومة الفكر النحوي العربي أنَّ الأفعال أحداث، ولا بدَّ من أنْ يكون لكلِّ فعل زمن يقع فيه، ويقترن بذلك أنَّ لكلِّ زمن صيغة فعلية تعبِّر عنه، وعلى وفق ذلك فإنَّ التلازم قائم بين الزمن والفعل[103] .

ولمّا كان الزمن المعبَّر عنه بالفعل هو الزمن الطبيعي، فبذلك يقسم على ثلاثة أقسام: ((ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وذلك من قبل أنَّ الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية))[104] .

وقد انطلق النحويون من فكرة تحميل الفعل الدلالة الزمنية إلى اعتماد محددات الصيغة الفعلية؛ لتكون معبِّرة عن الحقل الزمني، فجعلوا ((لكلِّ فعل من الأفعال زمناً أصلياً يرتبط به، فالفعل الماضي يتَّصل بالزمن الماضي وينحصر فيه، والفعل المضارع يرتبط بالزمن الحال الممتد إلى المستقبل ويدلُّ عليه. وفعل الأمر مقصور على المستقبل لا يتجاوزه))[105].

لكن الواقع اللغوي لم يؤيِّد هذه القسمة الحاسمة التي قررها النحويون، إذ لم ينحصر ماضي الأفعال في ماضي الزمان كما لم يقتصر الفعل المضارع على الدلالة على الحال الممتد إلى المستقبل[106] .

ولم يقتنع الأصوليون بفكرة التقسيم التي انطلق منها النحويون؛ إذ لم يؤمنوا بأنَّ الصيغة هي المحدد الرئيس للزمن كما آمن بذلك النحويون، وقد أشار بعض النحويين إلى إمكان اختلال هذه القسمة استناداً إلى الواقع اللغوي في بعض نصوصهم كالنص الذي نقله عليدوست عن ابن هشام بقوله: ((إنَّ المحققين على أنَّ أفعال الإنشاء مجرَّدة عن الزمان كـ (بعتُ) و (أقسمتُ) و (قبلتُ)...))[107]، ورأى أنَّ هذا النص دليلٌ على عدم دلالة بعض الأفعال على الزمان، وذكر أنَّ الأصوليين بين منكر لهذا الأمر مطلقاً، وبين مفصِّلٍ، عارضاً آراءهم في هذه المسألة، ثمَّ قال محتجَّاً على أنَّ الذهاب إلى احتواء الفعل على دلالة الزمن لم يرد في حدِّ المعصوم للفعل، قائلا: ((ومما يستشهد به للإنكار أنَّ الدلالة على الزمن لم تؤخذ في تعريف الفعل من المعصوم (عليه السلام)، بل قال:{والفعل ما أنبأ عن حركة المُسمَّى}))[108] .

والواقع أنَّ تعريف الإمام (عليه السلام) للفعل فيه إشارة واضحة إلى وجود دلالة إجمالية للحدث والزمن في الفعل، من حيث إنَّ قوله (عليه السلام):{ما أنبأ عن حركة المُسمَّى }،إشارة إلى أنَّ هذه الحركة تجسِّد دلالة الحدث والزمن معاً، إذا علمنا أنَّ الحركة حدث، كما أنَّ الزمن حركة الفلك .

ثمَّ أشار قائلا:((وهذا النزاع بين الأصوليين والنحويين ـ بعد استسلام الأولين وانقيادهم لوجود خصوصية تلازم الزمن الماضي في الفعل الماضي والحال والاستقبال في المضارع ـ لا يترتَّب عليه ثمرة عملية يعتدُّ بها ولكن الذي فيه الثمرة ـ هو ... أنَّ الأفعال كثيراً ما لا يدلُّ على زمانٍ خاص بل أُريد منها الاستمرار سواء أُتي بلفظة تدلُّ على ذلك أم لا))[109] .

وكلامه هذا ـ بلا ـ شكٍّ ـ يتساوق مع تعريف المعصوم(عليه السلام)، إذ إنَّ المعصوم (عليه السلام) لم يقيِّد الفعل بزمن معيَّن على وجه الخصوص، والدلالة الزمنية للفعل بهذا المفهوم تتناغم مع مفهوم الأصوليين ؛ أذ خلص الدكتور مصطفى جمال الدين في بحثه القيِّم (البحث النحوي عند الأصوليين) إلى أنَّ النحويين والأصوليين كليهما اتَّفقا على أنَّ الفعل باعتبار ما يتضمَّنه من حدث منسوب إلى فاعل، لا بدَّ له من زمان يحدث فيه، ولكن الافتراق بينهما كان في ربط النحويين هذا الزمان بدلالة الصيغة الصرفية في أصل وضعها اللغوي على الزمن، في حين ربط الأصوليين هذا الزمان بالمسألة النحوية وما تتضمَّنه من تألف للجمل وسياقها، وعليه فالخلاف بينهم ليس في إنكار المدلول الزمني للجملة الفعلية ، بل في تحديد(الدال) وعليه، فهو عند النحويين (الصيغة)، وعند الأصوليين (سياق الجملة وقرائنها)[110] .

والواقع أنّ ما دعا النحويين إلى التمسُّك بهذه القسمة السيبويهية هو انشغالهم بنظرية العامل، فضلاً عن أنَّهم كانوا بصدد عمليَّة التقعيد النحوي التي تتطلب منهم إيجاد مميزات واضحة بين أقسام الكلم؛ لأجل إعمام الظاهرة(*) .

ـ معنى الفعل(هدى) وعلاقته بالتعدية .

ورد في المعجمات أنَّ مادة (هدي) تعني الإرشاد يقال: ((هداه الله هدىً : أي أرشده، والطريق هدايةً: دللتُه عليها، والدليل الطريق))[111]،

والهداية دلالة بلطف ومنه الهدية[112]،وبذلك فهما أصلان: ((أحدهما التقدُّم للإرشاد، والآخر بعثة لَطَف))[113] .

وجاء (الهداية) في اللغة متعدِّياً بنفسه في مواضع، ومتعدِّياً باللام في مواضع، وبإلى في مواضع أخرى[114]، فيقال: ((هديته الطريق أهديه هدايةً، هذه لغة الحجاز. ولغة غيرهم يتعدى بالحرف هديته إلى الطريق وللطريق))[115] .

وكون التعدية بلا واسطة تارةً، وبواسطة الحرف تارةً أخرى ـ كما ذُكر آنفاً ـ هما لغتان اختصت بنطقهما قبائل عربية بعينها لم يمنع الشيخ عليدوست من النظر في أسرار هذين الاستعمالين المتباينين، ففضلاً عن هذا السبب في تباين الاستعمال رأى أنَّه قد يُعزى ـ أيضاً ـ إلى التفنن في التعبير بإيراد أساليب مختلفة توجب الحسن فيه، وقد يكون لملاحظة جهات الفعل وشؤونه المتعددة، فإنْ لوحظت الغائية في مثل قولنا: (هديتُ زيداً)، فلا بدَّ من استعمال (إلى)، فنقول: (إلى الحقِّ)، وإنْ لوحظ ما في الهداية من الإلصاق ـ ولو مجازاً ـ فنقول: (بالحقِّ)، وإنْ لوحظ الاختصاص نقول: (للحقِّ)، وعلى وفق ذلك فالاختلاف في التعدية أسبابه اختلاف اللغات، والتفنن في الكلام، وملاحظة جهات الفعل[116] .

ورأى أنَّه قد تكون تعدية (هدى) بواسطة، أم بلا واسطة قضية راجعة لفارق معنويٍّ، من حيث إنَّ الهداية تكتنفها دلالتان الأولى بمعنى إراءة الطريق، والثانية الإيصال إلى المطلوب، وتتعدَّى بنفسها إلى مفعولين حين يراد بها الإراءة، فإذا قلتُ: (هديتُ زيداً السبيلَ)بمعنى (أريته إيّاه)، أمّا إذا أُريد منها معنى الإيصال عديت بحرف الجر (إلى) أو (اللام)، فإذا قلت: (هديتُ زيداً إلى السبيل) بمعنى (أوصلته إليه)، واستشهد لهذا الاحتمال بقوله تعالى: {إِنَا هَدَيْنَاهُ السَّبِيْلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوْراً}[117]؛ إذ قرر أنَّ الهداية في الآية تتحقق بالإراءة، ويشهد على ذلك قوله تعالى: {يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ}[118]، من حيث إنَّ الهداية بمعنى الإيصال تكون مختصَّة بمن شاء، وبمعنى الإراءة تكون عامة، ومن ثَمَّ لم يَرِد أنْ قيل: (يهدي من يشاءُ صراطاً مستقيماً)، ويشهد ـ أيضاً ـ قوله تعالى: {فَاهْدُوْهُمْ إِلَى صِرَاطِ الجَحِيْمِ}[119]، وقوله: {وَهُدُوا إِلَى الطَّيْبِ مِنَ القَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الحَمِيْدِ}[120]، ففي هذه الآيات جاءت التعدية بـ (إلى)؛لأنَّها إيصال، والمراد بالهداية فيها الهداية في الآخرة[121] .

ثَمَّ ألمحَ إلى أنَّه قد يرد في بعض الآيات خلاف هذا التقرير الذي يفيد أن الهداية بمعنى الإراءة تتعدَّى بنفسها إلى مفعولين مثل قوله تعالى: {وإِنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ}[122]؛ فأثبت ما يدفع هذه الشبهة التي من شأنها أن تقدح بصحَّة مذهبه من حيث إنَّ الدلالة تهدي في الآية على وفق مذهبه يراد منها الإيصال، بما أن الفعل (تهدي) قد تعدَّى بحرف الجرّ، ولكنَّه في الحقيقة بمعنى الإراءة؛ لذلك قال: ((ولا يخفى أنَّ هدايته (صلى الله عليه وآله وسلَّم)، كانت في مواضع كالإيصال كما في الولاية ، وإنْ ضلَّ فيها جمع كثير، وقد ورد في تفسير الآية عن أبي جعفر(عليه السلام): {قال الله عزَّ وجلَّ لنبيه (صلى الله عليه وآله وسلَّم) : (وإِنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ) يعني أنَّك لتأمر بولاية عليٍّ وتدعو إليها}... وعليه فلا نقض))[123] .

فقد احتجَّ بالرواية التفسيرية الواردة عن الإمام الباقر(عليه السلام)؛ ليعضد رأيه الذي نصَّ فيه على أنَّ الهداية إذا كانت متعدية بحرف الجرّ فإنَّها تكون بمعنى الإيصال، فكان معنى الآية على وفق الرواية أنَّ الهداية ليست بمعنى الإراءة ، وإنَّما كانت بمعنى الإيصال، أو بمعنى الإراءة التي تقترب في دلالتها من

الإيصال؛ لأنَّها منعقدة بدعوة النبي(صلَّى الله عليه وآله وسلم) إلى ولاية عليٍّ (عليه السلام)، وهذا الأمر إلى الإيصال أقرب منه إلى الإراءة؛ لذلك لم يجد أنَّ الآية ناقضة لرأيه بناءً على هذه الحجَّة .

ـ امتناع إضمار القول .

الإضمار من الظواهر المعروفة في اللغة العربية، وله أسبابه في عملية الأداء اللغوي، فقد تكون من قبيل الاقتصاد اللغوي، وقد تكون له أغراض بلاغية متنوعة، ((وقد يكون الإضمار أبلغ من الذكر في مواضع))[124] ، والعدول عن ذكر(القول) إلى نطق المتكلِّم (المحكي) ضرب من الإيغال ،وهو من بديع البلاغة[125] .

وقد صرَّح العلماء بكثرة ورود هذه الظاهرة في كتاب الله العزيز[126]، ((حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قُلْ ولا حرج))[127] .

وعند تناول عليدوست قوله تعالى: {إِنَّمَا نُطْعِمُكُم لِوَجْهِ اللهِ لا نُرِيْدُ مِنْكُم جَزَاءً ولا شُكُوْراً}[128] ذكر تعليق الزجاج(ت311هـ) على هذه الآية، وهو أنَّهم((يقولون إنَّما نطعمكم لوجه الله ... وجائز أنْ يكونوا يطعمون ولا ينطقون هذا القول، ولكن معناهم في إطعامهم هذا، فترجم ما في قلوبهم))[129] ، فكان المعنى مرة بإضمار القول وجعل الجملة في محل نصب للقول، ومرة جعل هذا القول معنى في قلوب المطعِمين .

وعلَّق الأستاذ عليدوست على ما نقله عن الزجاج بقوله: ((هذا من جهة الصناعة النحوية، وأمَّا من جهة القرينة الخارجية كبعض الروايات ومن أنَّ القول بذلك نوع تمنٍ أيضا .فالمتعيَّن الثاني))[130] ، ويقصد بالثاني امتناع إضمار القول، اعتماداً على الروايات الواردة عن إهل البيت(عليهم السلام) ؛ إذ صرَّح في موضع آخر من كتابه بامتناع تقدير القول في هذا الموضع مشيراً إلى نصِّه المذكور في أعلاه بقوله: ((إذ قد عرفت أنَّ في تقدير القول هناك مانعاً وهو وجود نوع تمنٍ على الفقير أو غيره لو قيل له عند الإعطاء:{إنَّما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا} ولعلَّه لذلك أصرَّ الإمام (عليه السلام) في نفي تقدير القول هناك. قال(عليه السلام): والله ما قالوا هذا لهم ولكنَّهم أضمروه في أنفسهم فأخبر الله بإضمارهم))[131] .

وتأسيساً على ما أثر عن الإمام(عليه السلام) يذهب عليدوست إلى امتناع إضمار القول من جهة تقرير الإمام(عليه السلام) ومعرفته بأسرار الكتاب الحكيم؛ لذلك رجَّح امتناع إضمار القول في هذا الموضع .

ـ معنى (كان) .

تسلك (كان) سلوكين نحويين، فهي إمَّا ناقصة تعبِّر عن حدوث الأفعال المنقضية[132] ، بمعنى أنَّ دلالتها مجرَّدة عن الحدث ولا تفيد إلَّا الدلالة على المضي، وفي هذه الحالة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإمَّا أن ترد تامة فتكتفي حينئذٍ بمرفوعها (الفاعل) متضمنة معنى الحدث[133]، وذلك كلُّه بسبب المعنى الذي تؤدِّيه في التركيب .

وقد تتبَّع الدرويش المعاني التي تؤديها (كان) في لغة القرآن الكريم وظهر له أنَّها على خمسة أوجه[134] :

1 ـ بمعنى الأوَّل والأبد، نحو: {وَكَانَ اللهُ عَلِيْماً حَكِيْماً}[135] .
2 ـ بمعنى المضي المنقطع، نحو: {وَكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ}[136] .
3 ـ بمعنى الحال، نحو: {كُنْتُم خَيْرَ أُمَّةٍ}[137] .
4 ـ بمعنى الاستقبال ، نحو: {وَيَخَافُوْنَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيْراً}[138] .
5 ـ بمعنى صار ، نحو: {وَكَانَ مِنَ الكَافِرِيْنَ}[139] .

وقد أثنى الأستاذ عليدوست على تتبُّع الدرويش لمعاني (كان) في القرآن الكريم، ولكنَّه ناقشه في مسألتين، وما يهمُّ البحث منهما المسألة الثانية؛ لأنَّها ترتبط باحتجاجه بالمأثور عن المعصوم؛ إذ قال:

((إثباته المعنى الخامس لـ (كان) وتمثيله بـ (كان من الكافرين) تقليد لبعض المفسِّرين[*]، مع أن (كان) فيه على معناها، قال الحجَّة الإمام أبو عبد الله الصادق(عليه السلام): (({فأخرج إبليس ما كان في قلبه من الحسد فأبى أن يسجد}، فالشيطان كان من الكافرين؛ لا أنَّه كان من المؤمنين فأبى أن يسجد فصار من الكافرين، وليتني أدري ما داعي القرآن في تعبيره عن (صار) بـ (كان) على قولهم؟!))[140] .

فاحتجَّ في نصِّه هذا على الدرويش في تقليده الطبرسي في الذهاب إلى أن (كان) في الآية بمعنى (صار) اعتماداً على ما أُثِر عن الإمام الصادق (عليه السلام) : {فأخرج إبليس ما كان في قلبه من الحسد}، بمعنى الذي قد كان في قلبه؛ وبذلك تكون (كان) على معناها التوقيتي في حدوث فعل الإخراج، كما أنَّ الشيخ عليدوست يستفهم متعجِّباً من الداعي لاستعمال القرآن (كان) بمعنى (صار) على حدِّ قولهم .

ثالثاً : مسائل الحروف :

الحرف ثالث أقسام الكلم، وقد ذكر له النحويون حدوداً في مصنَّفاتهم ابتداء من سيبويه الذي وضّحه قائلاً : ((وأمَّا ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثمَّ، وسوف، و واو القسم، ولام الإضافة، ونحوه))[141] .

وحدَّ ابن السراج الحرف بأنَّه: ((ما لا يجوز أن يكون خبراً ولا يُخبَر عنه))[142]، وهو بذلك يشير إلى العلامات التي بها يتعرف الحرف، لكن أغلب الحدود التي وردت في كتب النحو للحرف لا تخرج عمَّا أشار إليه سيبويه[143]، سوى أنَّ الاختلاف يقع في بعض الأحيان بين قولهم: (جاء لمعنى)، وقولهم: (يدلُّ على معنى)، وحاول العكبري(ت616هـ) أن يفرّق بين ذينك التعبيرين عند وضع حدِّ الحرف معطياً الأولوية في التعبير بالفعل (دلَّ) على (جاء)؛ ((لأنَّ الحدود الحقيقية دالة على ذات المحدود بها، وقولنا: (ما جاء لمعنى) بيان العلَّة التي لأجلها جاء، وعلَّة الشيء غيره))[144] .

وهذه الحقيقة دعت الدكتور فاضل مصطفى الساقي(رحمه الله) إلى التصريح بأن((غالبية أقوال النحاة تدور في فلك واحد تقريباً هو أن الحرف كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، وأنَّ دورها الوظيفي لا يتعدَّى ذلك))[145] .

ولعلَّ ما ذكره سيبويه هو من الموروث المأثور عن مؤسس علم النحو الإمام علي(عليه السلام)؛ إذ ذكر الشيخ عليدوست أنَّه نقل عنه (عليه السلام) قوله: ((الحرف ما دلَّ على معنى في غيره))[146]، وتوارث النحويون هذا المفهوم للحرف منذ مبدأ تأسيس هذا العلم، وسيحاول الباحث في هذا المطلب إيراد المسائل التي احتجَّ بها عليدوست بالمأثور الإمامي في مسائل الحروف على وفق الآتي :

ـ حرف الجرِّ (على) بمعنى الإحاطة .

(على) ترد في اللغة اسماً وفعلاً وحرفاً[147]، ومن جهة كونها حرفاً كثيرة الاستعمال في العربية، وأجمعت المصادر على أنَّ المعنى الرئيس لها هو الاستعلاء[148]، فهو المعنى المركزي لهذا الحرف ، ويكون حسيّاً نحو قوله تعالى: {وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ}[149] ويكون مجازيّاً كقوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِنْ رَبِّهِم وَأُلَئِكَ هُم الْمُفْلِحُوْنَ}[150] .

لها ابن هشام(ت761هـ) ثمانية معانٍ أخر، وهي: المصاحبة، والمجاوزة، والتعليل، والظرفية، وموافقة الباء، وموافقة من، وزائدة للتعويض، وللاستدراك، والإضراب ، وذكر الإربلي(ت702هـ) أنَّ معنى الاستعلاء قد يكون ملحوظاً في هذه المعاني، وقد تأتي لكثرة الاستعمال غير ملحوظ منها شيء من ذلك[151].

ولستُ بصدد الحديث عن معانيها، وإنَّما الذي يهمُّ البحث المعنى الذي أضافه عليدوست إلى هذه المعاني، فعند تعرّضه لمعنى(على) في قوله تعالى: {هَلْ اَتَى عَلَى الإنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوْراً}[152] ، رأى أنَّ (على) في الآية لا يراد بها الاستعلاء، ولا معنى (في) ولكنَّه جعل المسألة محلَّ

نقاش، وتساءل بعد أن رأى أنَّ الاستعلاء بمعناه المعروف لا يتوافق مع معنى الآية قائلاً: ((أم أنعتقدُ أنَّ (على) هنا بمعنى (في) ؟ ، أي (هل أتى في شأن الإنسان حينٌ من الدهر...) أم نقول: إنَّ الاستعلاء وإن لم يأتِ بحقيقته هنا، ولكن لا مانع عن المجازي منه ؟ ، أم نذهب إلى أنَّها جاءت في الآية لمعنى لم يذكره النحاة على ما تفحَّصنا وهو(الإحاطة) بلا فوقية واستعلاء؟، فإنَّ (على) تستعمل كثيراً في مواضع يكون للذي قبلها إحاطة على الذي بعدها، لا محض الاستعلاء ـ بمعناه في اللغة ـ نحو قوله تعالى: {أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ} وقول أمير المؤمنين(عليه السلام) :{وتنزَّلت عَلَيْهِم السَّكينة} . فكل من الصلوات والرحمة والسكينة قد أحاطت بهم، وليكن الآية {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حينٌ من الدَّهْرِ} أيضاً منها))[153] .

فجعل معنى الإحاطة للحرف (على)، وهو معنى لم يذكره النحويون قبله على ما يزعم ، واحتجَّ لذلك بشاهدين الأوَّل ممثلاً بالآية القرآنية، والثاني قول الإمام علي (عليه اسلام)؛ إذ رأى أنَّ الحرف في النصَّين بهذا المعنى، وإن قرر في نهاية مبحثه أنَّ دعوى جعل (على) بمعنى الإحاطة لا تخلو من تكلُّف، من حيث ادِّعاء إحاطة الزمان على الإنسان كادِّعاء استعلائه إيَّاه، ولذلك قال إنَّ ((المتعيَّن في أمثال هذه الموارد ما هو أقرب إلى اعتبار العرف ولعلَّ الاستعلاء أقرب من الإحاطة))[154] .

لكن روح التعبير القرآني، وما تتمتَّع به من أفق دلاليٍّ رحب أعطته إمكان احتمال معانٍ جديدةٍ، يمكن استلهامها من النصِّ، ومن نصوص أهل القرآن لتماهي أساليبهم البيانية مع أسلوب الكتاب العزيز .

ـ مجيء الباء للسببية .

الباء حرف معنى ، من عوامل الجرّ، وتكون مكسورة، وإنَّما كانت كذلك على وفق حركة معمولها[155] ، وترد على جملة من المعاني، كالإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدل، والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، والتوكيد، والغاية، والمقابلة[156] .

ومن معاني الباء التي وثَّقها عليدوست هو السببية عند بحثه معنى الباء في قوله تعالى: {وَجَزَاهُمْ رَبُّهُمْ بِمَا صَبَرُوْا جَنَّةً وَحَرِيْراً}[157]، وكان توثيقه لهذا المعنى اعتماداً على المأثور من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلَّم)، وحديث الإمام زين العابدين (عليه السلام)؛ إذ إنَّه لم يرَ أنَّ الباء في الآية الكريمة للاستحقاق أو المقابلة، فذكر أنَّ معنى السببية للباء في الآية الكريمة مؤيَّد عقلاً، ونقلاً((وأمَّا النقل فكثير وقد نُسِب إلى النبي(صلَّى الله عليه وسلَّم): {ما من أحدٍ يدخلُ الجنَّةَ بعملهِ} وقال الإمام زين العابدين ولسان الشاكرين(عليه السلام): {اللهمَّ إنَّ أحداً لا يبلُغُ من شكركَ غايةً إلَّا حصل عليه من إحسانك ما يلزمه شكراً}، وقال(عليه السلام): {لا يجب لأحدٍ أنْ تغفر له باستحقاقه... فمتى كان يستحقُّ شيئاً من ثوابك ؟ لا ! متى ؟!}))[158] .

وفي ضوء الاحتجاج بهذه المأثورات الشريفة ، من حيث إنَّ دلالة هذه المأثورات نصَّت على أنَّ الإنسان لا يدخل الجنَّة وينال غفران المولى باستحقاقه، ومن ثمَّ يكون معنى الباء للمقابة، أو البدلية، بل إنَّ العمل الصالح هو السبب لدخول الجنَّة، وعليه كانت الباء في الآية لبيان السبب، وفي ذلك ردٌّ على ابن هشام الذي ذهب إلى أنَّ الباء للمقابلة مُنكراً في أمثال هذا المقام أنَّ الباء للسببية، ومستدلّاً بأنَّ المسبب لا يوجد من دون سبب[159]، وقد ردَّ عليدوست هذا الرأي بقوله: ((وهذا الكلام مردود بأنَّ كون الباء للسبب ليس معناه سبب لدخول الجنة ، وإنْ كان له سبب آخر))[160] .

وهو باحتجاجه قد وثَّق معنى السببية للباء في هذا المقام، كما ردَّ على ابن هشام في مذهبه إلى أنَّها وردت لإفادة معنى المقابلة بصرف النظر عن معنى السببية .

ـ مجيء اللام لمعنى التعليل .

اللام حرف ذو معانٍ كثيرة، وأقسام حرف المعنى هذا ترجع إلى قسمين، اللام العاملة واللام المهملة، كما أنَّ العاملة ثلاثة أقسام: جارَّة وجازمة وناصبة للفعل على مذهب الكوفيين، والمهملة خمسة أقسام: لام الابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطِّئة، ولام تعريف عند من جعل حرف التعريف أحادياً، أمَّا الجارَّة فلها معانٍ كثيرة بلغت ثلاثين معنىً[161]، ومن جملتها التعليل كقولنا: أكرمتُك لاجتهادِك .

وعند وقوف عليدوست عند قوله تعالى: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِيْنَ سَلَاسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيْراً}[162] ، استشهد بقول أمير المؤمنين (عليه السلام) لمجيء اللام للتعليل، قائلاً: ((وإذا جيء بها لبيان علَّة حصول الفعل ... فهي للتعليل نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام): {يكرهُ الموتَ لكثرةِ ذنوبه}))[163] . فكان ما بعد اللام علَّةً لحصول الفعل وتحقيقه في الحديث الوارد عن المعصوم (عليه السلام)، وقد احتجَّ به لتوثيق هذا المعنى المتحصَّل من اللام .

ـ مجيء الفاء عاطفة من دون إرادة السببية .

الفاء من حروف المعاني، وتدلُّ على أنَّ الثاني بعد الأوَّل من غير مهلة[164] ، وتُشرِك الثاني مع الأوَّل في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب، ففي قولنا: قام عليٌّ فزيدٌ، دلَّت على أنَّ قيام زيدٍ بعد قيام عليٍّ بلا مهلة، فتشارك(ثمَّ) في إفادة الترتيب، وتفترق عنها في أنَّها تفيد الاتِّصال، و(ثمَّ) تفيد الانفصال[165]، وذكر الإربلي(ت741هـ) أنَّ ((الغالب كون المعطوف بها مُسَبَّباً، والمعطوف عليه سبباً له، كقوله تعالى: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ}، ولا تنافي بين السببية والعطف، فقد تفيد السببية، وهي مع ذلك عاطفة، كالمثال المذكور، وقولهم: يقومُ زيدٌ فيغضبُ عمرٌو، ولكن لا تُلازمُ السببيةُ العطفَ، نحو: إنْ لقيته فاكرمه))[166] .

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ عليدوست عند حديثه عن الفاء في قوله تعالى: {فَوَقَاهُم اللهُ شرَّ ذَلِكَ اليَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَظْرَةً وَسُرُوْراً}[167] ؛ أذ قال: ((أنَّ العطف لا ينافي كونها للسببية، وإنَّهما يجتمعان ويفترقان، وتوضيح ذلك: أنَّ الفاء غير الزائدة قد تأتي لمجرد العطف من دون دلالة على السببية، نحو: (قام زيدٌ فعمرٌو)، ونحو قول ملك البين أمير المؤمنين(عليه السلام): {الكلام في وثاقك ما لم تتكلَّمْ به فإذا تكلَّمتَ به صرتَ في وثاقه}))[168] .

وفي هذا القول المأثور عن أمير المؤمنين (عليه السلام) يستشهد بورود الفاء غير الزائدة لمجرَّد العطف من غير دلالة على السببية، بعد أنْ أتى بمثال توضيحيٍّ لهذه الظاهرة ، ثمَّ أعقبه بهذا الشاهد المروي عن الإمام عليٍّ (عليه السلام) بوصفه وثيقة لغوية معتبرة في ورود هذه الظاهرة في الكلام الفصيح .

ـ تقدير حذف حرف العطف من عدمه .

هناك ثلاثة مذاهب في حذف حروف العطف يمكن إدراجها على وفق الآتي[169] :

ـ المذهب الأول: يختص هذا الحذف بالأعداد المفردة .

ـ المذهب الثاني: يجعله قياساً مطَّرداً في الشعر والنثر، وهو مذهب ابن مالك (672هـ)، ومن الشواهد التي ذكرها لذلك حكاية أبي زيد (215هـ):أكلتُ خبزاً لحماً تمراً، على حذف الواو[170]، وقول الشاعر[171]:

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ مما يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

يريد كيف أصبحت وكيف أمسيت فحذف الواو[172]

ـ المذهب الثالث: لا يجعل هذا الحذف مقيساً، بل يراه مسموعاً في الشعر وحده دون النثر، كما في البيت المذكور، والمسموع منه في النثر أوَّلوه على أنَّه من قبيل البدل، وليس من قبيل العطف[173] .

وقد أيّد عليدوست مذهب ابن مالك في اطِّراد حذف حرف العطف في الشعر والنثر محتجَّاً بقول الإمام زين العابدين(عليه السلام)، ولكنَّه جعل قوام هذه المسألة منوط بقصد المتكلِّم، لتأسيس الحكم على وفق

مقصده؛ إذ أيَّد كون هذا الحذف قياساً مطَّرداً على مذهب ابن مالك ((ولكن لا يصحُّ القول به إلَّا إذا كان العطف ملحوظاً من المتكلِّم، ولكنَّه حذف العاطف للاختصار وتحسين الكلام ولا يكفي صرف صلاحية كلام لذلك مجرَّد عن لحاظ المتكلِّم إيَّاه))[174] ، وجعل مثالاً على ذلك عطف (بصيراً) على (سميعاً) في قوله تعالى: {إنَّا خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيْهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيْعاً بَصِيْراً}[175]، وقوله: {يوفون بالنذر} على {يشربون} في قوله تعالى: {إنَّ الأَبْرارَ يَشْرَبُوْنَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوْراً... يُوْفُوْنَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُوْنَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيْراً}[176]، وأكَّد لحظ سياق الكلام إنْ كان المتكلِّم في مقام سرد أعداد أو أوصاف أو نحو ذلك بذكر العاطف أم من دونه ثمَّ استشهد قائلاً: ((قال الثبت الحجَّة (عليه السلام) : {واجعلني في جميع ذلك من المصلحين... المنجحين بالطلب إليك ... والمجارين من الظلم بعدلك...} فترى حذف العاطف في الفقرة الثانية وذكرها في الثالثة مع أنَّ السياق واحد على الظاهر))[177] .

فالشاهد فيه حذف حرف العطف في الفقرة الثانية، وذكره في الفقرة الثالثة دليلاً على الحذف ولكن الشيخ أكَّد قضيَّة مهمَّة يلحظ قصد المتكلِّم في القول بهذا الحذف من عدمه اهتماماً بالقرائن الحافَّة بالكلام التي تشير إلى غايته ومقصده؛ لذلك احتجَّ مرَّة أخرى بقول السَّجَّاد(عليه السلام) على عدم صحَّة تقدير العاطف المحذوف اعتماداً على المعنى السياقي في قوله (عليه السلام) : {يانعيمي وجنَّتي ويا دنياي وآخرتي يا أرحم الراحمين}[178]، وعلَّق على ذلك بأنَّه: ((لا يصحُّ اعتبار حذف عاطف يعطف الفقرة الأخيرة على ما قبلها؛ لأنَّه(عليه السلام) لم يرد أن يردف (أرحم الراحمين) على ما قبلها ، بل أراد أن يقول: (أنت كلُّ ما يكون لي، ليس لي من دونك شيءٌ ! أنت نعيمي وجنَّتي، أنت دنياي وآخرتي) ثمَّ أثنى عليه عند الختام ـ وهذا من آداب الدعاء ـ ، فقال (يا أرحم الراحمين)))[179] ، وبذلك يلحظ استعماله هذه الشواهد في الاحتجاج بحديث المعصوم في إمكان تقدير العاطف محذوف المن عدمه بالاستناد إلى قرائن المعنى، وتوظيف هذه الأحاديث في خدمة أحكام نحوية رصينة .

الخاتمة

يمكن للباحث في ذيل هذا البحث رصد بعض النتائج المهمَّة من الناحية الإجمالية، ويمكن إيرادها في النقاط الآتية :

1 ـ لا يمكن الوقوف على الإعراب الصحيح لمكوِّنات التركيب ما لم يتمُّ الوقوف ـ أولاً ـ على دلالة المفردة، وما يعطيه لها السياق من معنى .

2 ـ سلك عليدوست مسلكين في الاحتجاج بالمأثور الإمامي، أحدهما: مباشر ـ وهو الغالب عنده ـ ؛ إذ يحتجُّ بالقول من دون أن يسبق بشاهد آخر، وثانيهما : غير مباشر؛ إذ يكون القول مسبوقاً بشاهد قرآني، أو حديث نبوي شريف، أو مثال توضيحي .

3 ـ نسب الأقوال المأثورة إلى أصحابها بعبارات مختلفة اعتماداً على استعمال أقسام العلم المعروفة من حيث الشهرة ، وقد أضرب عن النسبة في مواضع قليلة جدّاً اعتماداً على شيوع نسبة القول إلى صاحبه .

4 ـ الاحتجاج بالمأثور الإمامي عند عليدوست له أكثر من وجه ، فتارةً يكون النصُّ المنقول عنهم (عليهم السلام) وثيقة لغوية ينطلق منها لتقرير الحكم الإعرابي ، وتارةً أخرى يعتمد الاستشهاد بأقوالهم التفسيرية، أو الدعائية؛ لتعضيد الآراء والقطع بصحتها .

5 ـ لم يلحظ الباحث من خلال رصده أنَّه يأتي بشواهد متعددة للمسألة الواحدة من أقوالهم (عليهم السلام) إلّا في مسألة واحدة أورد لها أربعة شواهد .

6 ـ كان احتجاجه بتلك النصوص المأثورة يسير باتِّجاهين، الأوَّل: توثيقي؛ إذ يجعل النصَّ شاهداً على صحَّة الحكم ، والثاني: استنتاجي يقوم على الاستنباط مما تفيده النصوص لتقرير الأحكام من خلال ما يستشفَّه من تلك النصوص .

الهوامش :

([1]) ينظر، العين: مادة (حجَّ) 9/3 .
([2]) لسان العرب: مادة(حجَّ)48/3 .
([3]) تهذيب اللغة: مادة(حجَّ)390/3 .
([4]) ينظر، معجم ألفاظ القرآن الكريم (سورة البقرة) :150.
([5]) معجم مقاييس اللغة: مادة (حجّ)1/
([6]) لسان العرب: مادة(حجَّ)51/3، والكليات: 338، والمصباح المنير:108، والمعجم الوسيط:157.
([7]) التعريفات:87 .
([8]) معيار العلوم: 86 .
([9]) الحجج النحوية حتّى نهاية القرن الثالث الهجري:10
([10]) الاحتجاج العقي في النحو العربي:13 .
([11]) معجم المصطلحات النحوية والصرفية:61.
([12]) المصدر نفسه:119، وينظر في أصول النحو:6.
([13]) لمزيد من التفصيل ينظر، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري:10،وما بعدها.
([14]) ينظر، موقع المعارف الحكمية معهد الدراسات الدينية والفلسفية (شبكة الأنترنت) .

([15]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 8-9 .
([16]) المصدر نفسه: 7 - 8 .
([17]) المصدر نفسه: 8 .
([18]) المصدر نفسه:10.
([19]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 7-8 .
([20]) المصدر نفسه: 7 .
([21]) المصدر نفسه: 283 .
([22]) الإغراب في جدل الإعراب:45 ، ولمع الأدلة: 81 .
([23]) الاقتراح في علم أصول النحو: 24 .
([24]) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: 47 .
([25]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 192 ،وينظر، الشواهد والاستشهاد في النحو:23 .
([26]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 9 .
([27]) المصدر نفسه : 340 .
([28]) سلسبيل في أصول التجزئة والأعراب: 20، 29 ،63 .
([29]) المصدر نفسه :20 .
([30]) المصدر نفسه:123 .
([31]) المصدر نفسه: 321 .
([32]) المصدر نفسه: 400 .
([33]) المصدر نفسه: 134 .
([34]) المصدر نفسه: 197 .
([35]) المصدر نفسه: 9 .
([36]) المصدر نفسه: 181 .
([37]) المصدر نفسه: 35 .
([38]) المصدر نفسه: 267 .
([39]) المصدر نفسه: 240 .
([40]) المصدر نفسه:181 .
([41]) المصدر نفسه: 267 .
([42]) المصدر نفسه: 55 .
([43]) المصدر نفسه: 328 .
([44]) المصدر نفسه: 355 .
([45]) المصدر نفسه: 355 .
([46]) المصدر نفسه: 63 ، وحديث أمير المؤمنين(عليه السلام)، في البرهان في تفسير القرآن: 45/1 ،الحديث : (8) .
([47]) المصدر نفسه: 20 .

([48]) المصدر نفسه: 29، والآية من سورة البقرة: 157 .
([49]) سورة الإنسان: 12 .
([50]) سلسبيل في صول التجزئة والإعراب: 134 .
([51]) المصدر نفسه: 123 ، وحديث الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة: 738 .
([52]) ينظر، المصدر نفسه: 134 - 135 .
([53]) كتاب سيبويه: 12/1 .
([54]) الأصول في النحو: 36/1 .
([55]) شرح كتاب سيبويه: 53/1 .
([56]) الصاحبي في فقه اللغة: 83 - 84 ، وينظر ، المركَّب الاسمي في كتاب سيبويه: 31 .
([57]) ينظر، شرح المفصَّل: 225/1 ، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم:101 .
([58]) ينظر، شرح ابن عقيل:178/1 - 179 .
([59]) سورة الإنسان: من الآية21 .
([60]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 200 ،
([61]) ينظر،شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 265/1 .
([62]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 87/2 - 88 .
([63]) ينظر، أثر المعنى في الأحكام النحوية عند الشاطبي (ت790هـ) في المقاصد الشافية: 303 .
([64]) ينظر، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 375 فما بعدها .
([65]) ينظر تفصيل ذلك ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 71/1 - 75 .
([66]) سورة المزمل : 15 -16 .
([67]) سورة النساء: 28 .
([68]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 20، والحديث في البرهان في تفسير القرآن: 45/1 ، الحديث:8.
([69]) ينظر، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 198/1 ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 378 .
([70]) تعدد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم (رسالة ماجستير): 19 .
([71]) الخصائص:36/1.
([72]) سورة الإنسان: 1 .
([73]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 34 - 35 ، والحديث في البرهان في تفسير القرآن: 410/4،الحديث(2)، والحديث (6) .
([74]) ينظر، كتاب سيبويه: 10/1 ،384/3 ،والمقتضب: 114/2 ،وشرح شافية ابن الحاجب: 180/2 .
([75]) ينظر، معاني الأبنية: 114، والأسرار الدلالية في الظواهر اللغوية في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 239 .
([76]) ينظر، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة(رسالة ماجستير): 609 .
([77]) ينظر، الدلالة الصرفية عند ابن جني(ت392هـ) (أطروحة دكتوراه) :164 .
([78]) سورة الإنسان: من الآية 21 .
([79]) ينظر، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: 153/7 - 154 .
([80]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 197 ، والرواية عن الإمام الباقر،ينظر ، البرهان في تفسير القرآن :415/4 .
([81]) ينظر، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: 154/7 .
([82]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 198 .
([83]) ينظر، التحقيق في كلمات القرآن: 154/7 .
([84]) ينظر، الإيضاح: 288 .
([85]) سورة الإنسان: 18 .
([86]) ينظر تفصيل ذلك، سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 177 .
([87]) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 716 ، وسلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 175 .
([88]) ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 720/2 .
([89]) التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) :250/30 ، وينظر ، سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 175 .
([90]) ينظر، لسان العرب: 344/11 .
([91]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 178 .
(*) ورد مصطلح (الحكاية) على لسان الخليل بن أحمد الفراهيدي . ينظر، الجمل في النحو :117 ، وكتاب سيبويه: 85/2 .
([92]) التعريفات: 95 ، وينظر ، شرح الحدود النحوية :213 .

([93]) ينظر، المساعد على تسهيل الفوائد: 32/1 .
([94]) ينظر، الحكاية في العربية (رسالة ماجستير) :7 .
([95]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 400 .
([96]) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
([97]) كتاب سيبويه: 12/1 .
([98]) الأصول في النحو: 41/1 .
([99]) الإيضاح في علل النحو: 52 .
([100]) شرح المفصَّل للزمخشري: 204/4 .
([101]) ينظر، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 35، والجامع الصغير في النحو:9 .
([102]) ينظر، الصيغ الزمنية في اللغة العربية: 18 .
([103]) ينظر، إعراب الأفعال: 21 - 22 .
([104]) شرح المفصَّل للزمخشري: 207/4 .
([105]) إعراب الأفعال: 51 .
([106]) لمزيد من التفصيل . ينظر، المصدر نفسه:51 فما بعدها، والفعل في نحو ابن هشام: 137 فما بعدها، و159 فما بعدها .
([107]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 300/1 .
([108]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب:355، ورواية الإمام (عليه السلام) في كنز العمال: الحديث(29456)، والبداية والنهاية:315/7 .
([109]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 355 .
([110]) ينظر، البحث النحوي عند الأصوليين: 167 - 168 .
(*) قال ابن السراج بعد أن وضع حدَّه للفعل:((وقلنا زمان لنفرّق بينه وبين الاسم الذي يدلُّ على معنى فقط)) .الأصول في النحو: 41/1 .
([111]) كتاب الأفعال لابن القوطية: 28، وكتاب الأفعال لابن القطاع الصقلي: 548 .
([112]) ينظر،معجم مفردات ألفاظ القرآن: 536 .
([113]) التحقيق في كلمات القرآن: 269/11 .
([114]) ينظر، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم: 538 .
([115]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:521 .
([116]) ينظر، سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 52 - 53 .
([117]) سورة الإنسان: 3 .
([118]) سورة البقرة: 142 و213 ، وسورة يونس: 25 ، وسورة النور: 46 .
([119]) سورة الصافات: 23 .
([120]) سورة الحج: 24 .
([121]) ينظر، سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 54 -55 .
([122]) سورة الشورى: 52 .
([123]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 55. والحديث في نور الثقلين: 591/4 .
([124]) القول في القرآن الكريم دراسة لغوية نحوية: 232 .
([125]) ينظر، بديع القرآن المجيد: 91.
([126]) ينظر مثلا معاني القرآن: 229/1، ومعاني القرآن وأعرابه: 353/1، وشرح كافية ابن الحاجب:175/4، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 827/2 .
([127]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 827/2 .
([128]) سورة الإنسان: 9 .
([129]) معاني القرآن وإعرابه: 297/4، وينظر، سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 107 .
([130]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 107 .
([131]) المصدر نفسه: 208 ، وحديث الإمام(عليه السلام) في نور الثقلين:479/5 ، والبرهان في تفسير القرآن: 412/4، 413 .
([132]) ينظر، كتاب حروف المعاني: 6 .
([133]) ينظر، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم: 99 .
([134]) ينظر، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 166/8 .
([135]) سورة النساء: من الآيات17 ،92 ، 104 ، 111، وسورة الفتح: من الآية 4 .

([136]) سورة النمل: من الآية84 .
([137]) سورة آل عمران: من الآية110 .
([138]) سورة الإنسان: من الآية 7 .
([139]) سورة البقرة: من الآية34، وسورة ص: من الآية74 .
(*) يشير إلى ما نقله الطبرسي ، ينظر ، مجمع البيان في تفسير القرآن : 112/1 .
(140) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 267 . ورواية الإمام في تفسير القمي:41/1و 36 .
([141]) كتاب سيبويه:12/1 .
([142]) الموجز في النحو :27 .
([143]) ينظر، الحدود في النحو،ضمن(رسالتان في اللغة): 67، واللمع في العربية: 7 ، والمفصل في صنعة الإعراب: 379 ، وشرح المفصل للزمخشري:2/8، وأسرار العربية: 36 ، والمقرَّب:46/1 ، وشرح جمل الزجاجي:100/1 ، وشرح الحدود النحوية: 84 .
([144]) اللباب في علل البناء والإعراب: 51 .
([145]) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 82 .
([146]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب:322 .
([147]) ينظر، كتاب معاني الحروف: 121 ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: 371 .
([148]) ينظر، معاني الحروف : 476 ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني : 372 ، والجنى الداني في حروف المعاني :476، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:190/1، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب:462 .
([149]) سورة القمر:13 .
([150]) سورة البقرة: 5 .
([151]) ينظر، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 465 .
([152]) سورة الإنسان: 1 .
([153]) سلسبيل في أصول التجزئة ولإعراب: 29، والآية من سورة البقرة: 157 ، والحديث في نهج البلاغة:467 .
([154]) المصدر نفسه: 31 .
([155]) ينظر، كتاب معاني الحروف: 45 .
([156]) ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 137/1- 144، والجنى الداني في حروف المعاني: 36 - 45 .
([157]) سورة الإنسان: 12 .
([158]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 134، والحديث النبوي في كنز العمال: 4/ حديث(10410) ، وحديث الإمام زين العابدين في الصحيفة السجادية: الدعاء السابع والثلاثون: 183 ، 185 .
([159]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 141/1 .
([160]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 137 .
([161]) ينظر، الجنى الداني في حروف المعاني: 95 - 98 ، وينظر، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 155، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 274/1 ، فما بعدها .
([162]) سورة الإنسان: 4 .
([163]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 63 ، والحديث في نهج البلاغة: 688.
([164]) ينظر، كتاب حروف المعاني:39 .
([165]) ينظر، الجنى الداني في حروف المعاني: 61 .
([166]) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 63 -64 .
([167]) سورة الإنسان: 11 .
([168]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 123 ، والحديث في نهج البلاغة: 738 .
([169]) ينظر، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 418/3 - 419 ، والحذف والتقدير في النحو العربي: 279 - 280 .
([170]) ينظر، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:238/3، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع:274/5 .
([171]) البيت بلا عزو، ينظر، الخصائص:67/297،2/1 ، وشرح التسهيل: 238/3 ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: 414،وبروايته (يزرع) بدلاً من (يغرس) ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع:274/5 .
([172]) ينظر، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 238/3 .
([173]) ينظر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 274/5 ، والحذف والتقدير في النحو العربي: 280 .
([174]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 327 .
([175]) سورة الإنسان: 2 .
([176]) سورة الإنسان: 5 - 7 .

([177]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 328 ، وحديث الإمام السجَّاد (عليه السلام) في الصحيفة السجَّادية :(الدعاء الخامس والعشرون) : 130 .
([178]) ينظر ، سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب: 328 ، وحديث الإمام السجَّاد (عليه السلام) في الصحيفة السجَّادية:(مناجاة المريدين) :413 .
([179]) سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب : 328 .

موارد البحث

- القرآن الكريم .
- أثر المعنى في الأحكام النحوية عند الشاطبي(ت790هـ) في المقاصد الشافية : الدكتور نجاح حشيش بادع العتابي ، مؤسسة الصادق الثقافية ، بابل ــ العراق (ط1)2019م .
- الاحتجاج العقلي في النحو العربي : الدكتر محمد جواد محمد سعيد الطريحي ، دار الكتب العراقية ــ بغداد (ط1)1435هـ ــ2014م .
- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم : الدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة (ب. ط) ،(ب. ت) .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : يحيى الشاوي المغربي الجزائري ، تقديم وتحقيق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، الرمادي – العراق (ط1) 1411ه–1990م .
- الأسرار الدلالية من الظواهر اللغوية في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي : الدكتور محمد عبد المجيد خضر، تقديم : الدكتور : طاهر سليمان حمودة ، مؤسسة حورس الدولية ــ الإسكندرية (ط1) 2011م .
- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577ه) ، تحقيق: محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقي (ب. ط) 1957م.
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316ه) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط2) 1407ه–1987م .
- إعراب الأفعال : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة (ط1) 2010م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش ، دار كمال الملك ، قم(ط1) 1425ه.
- الإغراب في جدل الإعراب : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577ه) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر – بيروت (ط2) 1391ه – 1971م .
- الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه) ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1418ه – 1998م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : الدكتور فاضل مصطفى الساقي ، تقديم : الدكتور تمام حسان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (ب. ط) 1397ه – 1977م .
- الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377ه) ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب، بيروت – لبنان (ط1) 1429ه – 2008م .
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي (ت337ه) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت – لبنان (ط2) 1393ه – 1973م .
- البحث النحوي عند الأصوليين : الدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الهادي ، بيرت – لبنان (ط1) 1426ه – 2005م .
- البرهان في تفسير القرآن : هاشم البحراني ، مؤسسة اسماعيليان ــ قم (ط2) (ب .ت) .
- البداية والنهاية : الحافظ ابن كثير الدمشقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان (ب.ط) ، (ب.ت) .
- بديع القرآن المجيد : ابن أبي الأصبع(ت654ه) ، تحقيق : الدكتور حنفي محمد شرف(ب.ط) ، (ب.ت) .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت616ه)، شركة القدس للنشر والتوزيع ، القاهرة (ط1) ، (ب.ت) .
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم : المصطفوي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان (ط3) 2009م –1430ه .
- تعدد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم : محمد سامي أحمد،(رسالة ماجستير) ، جامعة بغداد ــ كلية الآداب1413ه ــ 1992م .
- التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت 816ه) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط2) 1424ه - 2003م .
- تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب : محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الري(ت604ه) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ط1)1401ه ــ 1981م .
- تفسير القمي : أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي ، مؤسسة دار الكتاب، قم (ط3) 1404 .

📖 التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق : عبد المحسن خلوصي الناصري(رسالة ماجستير) كلية الآداب ــ جامعة بغداد 1974م .
📖 تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت370ه) ، تحقيق : عبد الحليم النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (ب.ط) ، (ب.ت) .
📖 الجامع الصغير في النحو : أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق : أحمد محمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ،(ب.ط) 1400ه ــ1980 .
📖 الجمل في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت340ه) ، تحقيق وتقديم : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط5) 1417ه–1996م.
📖 الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1413ه–1992م .
📖 جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : علاء الدين الإربلي(ت741ه)، تحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية (ب.ط) 1404ه ــ 1984م .
📖 الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري : الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، عمان – الأردن (ط2) 1430ه – 2009م .
📖 الحدود في النحو: ضمن (رسالتان في النحو): أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، (ب.ط)1984م .
📖 الحذف والتقدير في النحو العربي : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، (ط1)2008م .
📖 الحكاية في العربية : حامد حاجي حمزة ، (رسالة ماجستير) ، جامعة بغداد ـ كلية الآداب ، 1433ه ــ2012م .
📖 الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521ه) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد ، ودار الطليعة ، بيروت (ب. ط) 1980م .
📖 الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392ه) ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط3) 1329ه–2008م .
📖 الدلالة الصرفية عند ابن جني (ت 392ه) : رافد حميد يوسف سلطان الحسيناوي ، (أطروحة دكتوراه) ، جامعة بابل ، كلية التربية – صفي الدين الحلي ، 1430ه – 2009م .
📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (ت702ه) ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (ب. ط) ، (ب . ت) .
📖 سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب مطبقاً على سورة الإنسان الشريفة : أبو القاسم عليدوست ، دار الأسوة للطباعة والنشر ، طهران ، (ط1) 1420ه.ق .
📖 شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق :علي الحسيني، نشر قدس رضوى، قم (ط2) 1382ه.ش .
📖 شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت 672ه) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1422ه – 2001م .
📖 شرح جمل الزجّاجي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت669ه) ، تحقيق : فوّاز الشعّار ، إشراف : الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1419ه – 1998م .
📖 شرح الحدود النحوية : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت972ه) ، تحقيق : الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس ، بيروت – لبنان (ط1) 1417ه – 1996م .
📖 شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت686ه)، تحقيق : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان(ب.ط) ، (ب.ت) .
📖 شرح اللمحة البدرية :
📖 الشواهد والاستشهاد في النحو : عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، بغداد(ط1) 1396ه ــ 1978م .
📖 شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت686ه) ، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1419ه – 1998م .
📖 شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368ه) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1429ه – 2008م .
📖 شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643ه) ، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1422ه – 2001م .
📖 الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه) ، تحقيق : الدكتور عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت – لبنان (ط1) 1414ه – 1993م .

- الصحيفة السجادية الجامعة لأدعية الإمام السجاد زين العابدين((علي بن الحسين بن علي بن أبي طلب عليهم السلام) ، إشراف : محمد باقر الأبطحي الأصفهاني، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام) قم ـ إيران (ط1)1411ه .ق .
- الصيغ الزمنية في اللغة العربية : الدكتور مالك المطّلبي ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986 .
- العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان (ط1) 1408ه – 1988م .
- الفعل في نحو ابن هشام : الدكتور عصام الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1428ه – 2007م .
- في أصول النحو : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، (ط2) 1376هـ–1957 .
- القول في القرآن الكريم دراسة لغوية نحوية : أحمد إبراهيم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ـــ بغداد (ط1) 2005م .
- كتاب الأفعال : أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي المعروف بابن القوطية(ت367ه) ، تقديم : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان(ط1) 2002م ـــ 1424ه .
- كتاب الأفعال : أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي(ت515ه) ، تقديم : إبراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان (ط1) 2002م ـــ1424ه .
- كتاب حروف المعاني : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340ه) ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، إربد– الأردن (ط1) 1404ه–1984م .
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180ه) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (ط3) 1408ه – 1988م .
- كتاب معاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (ت 384ه) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت (ب . ط) 1429ه – 2008م .
- الكلّيات معجم المصطلحات والفروق اللغوية : أبو لبقاء أيُّوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت 1094ه)، تحقيق : الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان (ط2) 1433ه – 2012م .
- كنز العمال : علاء الدين علي المتقي بن حسام الهندي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان (ب.ط) 1409ه .
- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء محبّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت 616ه) ، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة(ط1) 1430ه– 2009م .
- لسان العرب المتخصصين: ابن منظور (ت711ه) ، مراجعة وتصحيح : نخبة من الأساتذة، دار الحديث ، القاهرة (ب . ط) 1423ه – 2003م .
- لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت577ه) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت (ط2) 1391ه ـــ 1971م .
- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان – الأردن (ب . ط) 1988م .
- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : الدكتور عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ، عمان – الأردن (ط1) 1406ه – 1986م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت548ه)، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ـــ بيروت(ط2) 1430ه ـــ 2009 .
- المركَّب الاسمي في كتاب سيبوية : علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض (1) 1428 ـــ 2007م .
- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، (ط1) 1402ه ـــ 1982م : أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، (نحو770ه) بعناية : عادل مرشد ، دار المؤيد، بيحرون ـــ لبنان(ط1) 1425هـــ 2005م .
- معاني الأبنية في العربية : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد (ط1) 1401ه ـــ1981م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207 ه)، تحقيق الجزء الأول : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني : محمد علي النجار ، والجزء الثالث : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة : علي النجدي ناصف ، دار الكتب المصرية بالقاهرة (ط3) (ج1) 1422ه – 2001م ، و(ج2) و(ج3) 1422ه – 2002م .
- معاني القرآن وإعرابه المسمى المختصر في إعراب القرآن ومعانيه : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي(ت311ه) ، تحقيق : أحمد فتحي عبد الرحمن ، تقديم : فتحي عبد الرحمن حجازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــ لبنان (ط1) 2007م ـــ 1428ه .

📖 معجم ألفاظ القرآن الكريم : مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1390ه ـــ 1970م .
📖 معجم المصطلحات النحوية والصرفية : الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت دار الفرقان ، عمان (ط1) 1405ه – 1985م.
📖 معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم : الراغب الأصفهاني ، (ت503) ، تحقيق : نديم مرعشلي ، دار مرتضوي (ب.ط) ،1376ش .
📖 معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت 395ه) ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط2) 1429ه – 2008م .
📖 المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى وزملاؤه ، دار الدعوة ، مكتبة المرتضوي ، طهران (ط2)1427ه.ق – 1385ش .
📖 معيار العلوم (منطق تهافت الفلاسفة) : الإمام الغزالي ، تحقيق: سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة ، 1969م .
📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761ه) ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق ، طهران(ط1) 1378ش .
📖 المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538ه)، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط1) 1420ه – 1999م .
📖 المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790ه) ، تحقيق : لجنة من المحققين ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة (ط1) 1428ه – 2007م .
📖 المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت (ب . ط) ،(ب . ت) .
📖 المقرّب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669ه) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد (ب . ط) 1986م .
📖 الموجز في النحو: أبو بكر محمد بن السراج ، تحقيق وتقديم: الدكتور مصطفى الشويمي،وبن سالم دامرجي ،مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان(ب.ط) 1965م .
📖 موقع المعارف الحكمية ، معهد الدراسات الدينية والفلسفية (شبكة الأنترنت) .
📖 نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك ، القاهرة (ط4) المطبعة العلمية ، 1374ه ـــ 1954م .
📖 نهج البلاغة : أبو الحسن علي بن أبي طالب أمير المؤمنين(عليه السلام) ، ضبط وفهرسة : الدكتور صبحي الصالح ، دار الأسوة للطباعة والنشر ، طهران (ط8) 1438ه ـــ ق ـــ 1396ه ـــ ش .
📖 نور الثقلين : عبد علي بن جمعة الحويزي ، المطبعة العلمية ، قم (ب.ط) ، (ب،ت) .
📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت 911ه) ، تحقيق وشرح الجزء الأول : عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ، والأجزاء الأخرى : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت (ب . ط) (1395ه – 1975م) – (1399ه – 1979م) .